وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

جباية الأموال في عهدي المرابطين والموحدين (448-668هـ/1056-1269م)

مذكّرة مقدّمة للحصول على شهادة الماستر في تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط.

إعداد الطالبتين:
- زوبيري بسمة.
- جيار عقيلة.

إشراف الأستاذ:
- د. العمري عبد النور.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
د. العربي بوبكر	محاضر أ	رئيسا.
د. عبد النور العمري.	محاضر أ	مشرفا ومقررا.
دة. فريدة شيخي	محاضرة ب	عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 1441-1442هـ/ 2020-2021م.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

جباية الأموال في عهدي المرابطين والموحدين (448-668هـ/1056-1269م)

مذكّرة مقدّمة للحصول على شهادة الماستر في تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط.

إعداد الطالبتين:
-زوبيري بسمة.
-جيار عقيلة.

إشراف الأستاذ
-د. العمري عبد النور.

السنة الجامعية: 1441-1442هـ/ 2020-2021م.


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

بادئ ذي بدء نحمد الله سبحانه وتعالى حمدا كثيرا ونشكره على عونه لنا وتوفيقه لإنجاز هذه الدراسة المتواضعة التي نرجو أن نفيد بها طلاب العلم.

اعترافا بالفضل و امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم" من لم يشكر الناس لم يشكر الله" نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى الدكتور" العمري عبد النور" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وعلى كل ما قدمه لنا من دعم وتوجيه وإرشاد لإتمام هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر لجميع أساتذة جامعــة الدكتور يحي فارس بالمدية ونخص بالذكر أساتذة قسم العلوم الإنسانية.

كما نسدي جزيل الشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

أهدي هذا العمل المتواضع بعد فضل من الله إلى نفسي

وإلى كل أفراد عائلتي، إلى من بقي من الأصدقاء ومن أحبني

بصدق، إلى كل من كان له أثر طيب في حياتي.

الطالبة: بسمة زوبيري

إلى

من رفعت يدي إليه فلم يخيب رجائي...

من سألته فأجاب دعائي... إليك يا الله كل الشكر والامتنان.

روح جدي محمد وأمحمد وجدتي فاطمة.

الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إخوتي سعيدة، أمحمد، خديجة، عبد المهيمن، آية.

إلى معلمي محمد هني.

صديقاتي: نبيلة علاق، منال سايح، سهام بومجاجي، فطيمة بوحميدي.

زميلتي في البحث بسمة.

كل طلبة تاريخ الغرب الإسلامي.

كل شهداء المسلمين خاصة شهداء المرابطين والموحدين الذين جاهدوا في سبيل نشر الإسلام وعزته في الغرب الإسلامي.

الطالبة: عقيلة جيار.

المختصرات

الرمز	المعنى
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تق	تقديم
ع	العدد
ج	الجزء
مج	المجلد
ط	الطبعة
د د ن	دون دار النشر
د ت	دون تاريخ
ص	الصفحة
ص – ص	صفحات متتالية
م	ميلادي
هـ	هجري

مقدمة

تمهيد: شهد الغرب الإسلامي خلال العصور الوسطى تعاقب عديد الدويلات التي ساهمت في أحداث تطورات وتغيرات مست جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية خاصة بالمجال الاقتصادي الذي ارتكز على وجود نظام الجباية التي تعتبر عصب الدولة، فهي أداة تمويلية هامة لها ومصدر رئيسي في نفقاتها.

ومن بين أهم الدول التي مثلت تاريخ المنطقة في العصر الوسيط دولتي المرابطين والموحدين اللتين عرفتا تطورا في نظام الجباية من فترة إلى أخرى، من خلال تغير سياستها وتنوع مواردها وتنوع نفقاتها.

لذلك أردنا أن يكون بحثنا حول تطور هذا النظام المالي "الجباية" زمن دولتي المرابطين والموحدين.

دواعي اختيار الموضوع: هناك مجموعة من الدوافع التي حفزتنا على اختيار الموضوع والبحث فيه ومن أهمها:

- دوافع ذاتية: رغبتنا الشخصية في دراسة جانب من جوانب أهم دولتين "المرابطية والموحدية"مثلتا التاريخ الإسلامي المشرق لبلادنا.

- دوافع علمية: منها قلة الدراسات المتخصصة حول نظم الجباية الإسلامية بالمغرب الإسلامي والتي قلما ذكرت ضمن الأنشطة الاقتصادية، فأردنا المساهمة البحثية ولو بالشيء اليسير.

- أيضا رؤيتنا لمدى تشابه وتقارب بين الدولة المرابطية والموحدية في مسائل عدة كالنشأة والجغرافية والحكم والنظم الاقتصادية، فأردنا تسليط الضوء على نظام الجباية لكل منهما وإبراز أهم الاختلافات بينهما في هذا الجانب.

الإشكالية

تمحورت إشكالية بحثنا من خلال محاولتنا التعرف على جباية الأموال لدى المرابطين والموحدين من خلال استعراض تطوراتها، ومن هذا المنطلق طرحنا إشكالية رئيسية تمثلت في الكيفية التي تطور نظام الجباية عند المرابطين والموحدين؟ ومنها برزت أسئلة فرعية حول ذلك وهي:

- كيف نظم المرابطون والموحدون إدارتهم المالية؟ و ما هي السياسة التي انتهجوها في جباية أموالهم؟.

- ما هي موارد الجباية التي اعتمد عليها المرابطون والموحدون؟.

- على ماذا أنفق المرابطون والموحدون أموالهم؟.

- ما هي الآثار التي خلفتها السياسة الجبائية على الدولتين؟.

الدراسات السابقة للموضوع:

من خلال مطالعتنا للموضوع وجدنا بعض الدراسات التي تناولت موضوع الجباية من جوانب مختلفة ومنها: أطروحة دكتوراه للباحث مسعود كربوع بعنوان "النظام المالي لدويلات الإسلامية في المغرب الإسلامي من القرن الثاني إلى القرن التاسع هجري" تطرق خلالها إلى نظام الجباية وتطوره خلال فترة المرابطين والموحدين.

أيضا أطروحة دكتورا للباحث عبد القادر طويلب بعنوان "النظام الجبائي المالي عند المرابطين والموحدين دراسة تحليلية للقبالات ببلاد المغرب والأندلس"، تطرق فيها إلى سياسة الجباية لدى الأمراء الثلاثة الأوائل للمرابطين، والخلفاء الثلاثة الأوائل للموحدين وآثارها على مختلف الأصعدة.

المنهج المتبع في الدراسة:

كان لطبيعة الموضوع تأثيرا في تحديد اختيار مناهج البحث المناسبة للبحث، وعليه فإن طبيعة موضوع الجباية فرضت علينا الاعتماد على المنهج التاريخي السردي والوصفي، المنهج المقارن، والمنهج الاستدلالي.

فالمنهج التاريخي السردي والوصفي: وظفناهما لسرد الأحداث التاريخية لدولتي المرابطين والموحدين، ووصف أهم المدن و الأماكن الجغرافية.

أما المنهج المقارن استعملناه لمقارنة المعلومات التاريخية، واستخلاص الاختلاف في نظام الجباية بين الدولتين (المرابطية والموحدية).

وأخيرا المنهج الاستدلالي اعتمدنا عليه لإسقاط الواقع الشرعي على الواقع الجبائي في اقتصاد الدولتين.

خطة البحث:

وللإجابة عن الإشكالية أعلاه اعتمدنا على خطة عمل لبحثنا اشتملت على مقدمة، ومبحث تمهيدي تعريفي للدولتين، إضافة إلى ثلاث مباحث تتناول مواضيع الجباية، ثم خاتمة استنتاجيه.

فالمبحث التمهيدي يحتوي على نبذة تاريخية عن دولتي المرابطين والموحدين.

أما المبحث الأول جاء تحت عنوان الإدارة المالية والسياسة الجبائية للمرابطين والموحدين، ضم ثلاثة مطالب هي التعريف بالجباية وأهميتها، الإدارة المالية و السياسة الجبائية عند المرابطين الموحدين.

ثم المبحث الثاني فتناولنا فيه الموارد الجبائية لدى الدولتين من خلال ثلاثة مطالب: الأول الموارد الشرعية، الثاني الضرائب غير الشرعية و الثالث: الموارد المتنوعة.

وأخيرا المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى النفقات الجبائية وآثار الجباية لدى المرابطين والموحدين، قسمناه إلى مطلبين: نفقات الجباية وآثارها على الدولتين.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة: اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع لتحقيق مصداقيته العلمية ومنها.

أولا: المصادر: مثل كتاب الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك مدينة فاس لأبن أبي الزرع الذي يصف الدولة المرابطية الموحدية في معظم المراحل التاريخية وقد استفدنا منه في كل جوانب البحث وكان أول مصدر انطلقنا منه في البحث وقد اعتمدنا عليه في نشأة الدولتين و الموارد الشرعية للجباية ونفقاتها.

إضافة لمصادر أخرى لا يسعنا أن نشرحها كلها ومنها "كتاب البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب" لابن عذارى المراكشي، أيضا "كتاب المعجب في تلخيص أخبار المغرب" لعبد الواحد المراكشي، وكتاب "الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية" لمؤلف أندلسي مجهول، وكلها حملت أفكارا ومعلومات هامة حول الموضوع.

ثانيا: المراجع: هناك العديد من المراجع وبالأخص المختصة التي اعتمدنا عليها ومنها:

"كتاب النظم والمعاملات المالية في المغرب عصر دولة الموحدين" لصابر عبد المنعم البلتاجي الذي استفدنا منه في مختلف جوانب البحث خاصة الإدارة المالية والضرائب.

أيضا "كتاب الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين" لحسن علي حسن، والذي يعد من بين أهم المراجع التي يلجأ إليها الباحث في تاريخ الدولتين، وقد أفادنا في مختلف جوانب البحث كونه خصص فصل تطرق فيه بتفصيل إلى النظام المالي للدولتين.

كذلك كتاب "النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري" لعز الدين احمد موسى الذي يعد من أهم المراجع في التاريخ الاقتصادي للدولتين استفدنا منه في فهم الروايات التاريخية ومختلف الضرائب التي انتشرت وآثارها السياسية والاقتصادية، أما كتابه الآخر المعنون ب "الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم" استفدنا منه في تحديد الموارد الشرعية للدولة الموحدية وأوجه إنفاقها.

صعوبات البحث: واجهتنا بعض الصعوبات أثناء إنجازنا لهذا البحث وهي خارجة عن طاقاتنا ومنها:

مسالة اختلاف مصطلحات الجباية وتداخل المعلومات بين المصادر و المراجع التاريخية مما صعب عملية انتقاء المعلومات، وتحديد خطة مناسبة، غير أن هذا لم يثني من عزيمتنا في مواصلة البحث.

المبحث التمهيدي: نبذة تاريخية عن دولتي المرابطين والموحدين.

أولا: الدولة المرابطية:(440هـ-541هـ/1056م-1147م).

ثانيا: الدولة الموحدية: (518هـ-668هـ/1124م-1269م).

أولا: الدولة المرابطية:(440هـ-541هـ/1056م-1147م)

- لمحة تاريخية عن نشأة وتطور الدولة: في أوائل القرن الخامس هجري حدثت في قبيلة صنهاجة،[1] انتفاضة دينية إصلاحية ألفت بين القلوب ووحدت صفوفهم على أسس دينية وأخلاقية صحيحة ويرجع الفضل في تحقيق هذه الوحدة السياسية والدينية إلى زعيم سياسي هو يحي ابن إبراهيم الجدالي[2] زعيم الملثمين والى زعيم ديني هو الفقيه عبد الله ابن ياسين الجزولي،[3] اللذان ينتميان إلى أصل صنهاجي.[4]

بدأت دعوة المرابطين في الظهور عندما خرج يحي بن إبراهيم، لأداء فريضة الحج وفي عودته عرج على مدينة القيروان سنة 440هـ، أين حضر مجلس الفقيه المالكي أبي عمران الفاسي، ليكتشف أخطاء انتشرت في قبيلته من حيث تعميق الفقه الديني، لكونهم قبائل ضاربة في عمق الصحراء لا يصلهم المعلمون والفقهاء[5] فأرسل أبو عمران الفاسي مع يحي ابن إبراهيم طالبه عبد الله ابن ياسين لتعليمهم (القبائل) أصول الدين.

دخل عبد الله ابن ياسين بلاد صنهاجة رفقة زعيمها إبراهيم فنزل قبيلة لمتونة، واجتمع له نحو ستين ألف رجل سماهم بالمرابطين لملازمتهم ذلك الرباط.[6] وقد كانت دعوته على مرحلتين بداية بمرحلة اللين والطيبة فلم تستجب القبائل لهم، لذلك جعل من السيف حدا بينهم فغزوهم قبيلة تلو الأخرى بداية بقبيلة جدالة (434هـ/1042م) ثم لمتونة، تلتها مسوفة، فسارعت قبائل صنهاجة إلى مبايعة عبد الله بن ياسين على الطاعة بعد الانتصارات التي حققها.[7]

---

1 صنهاجة: نسبة إلى صنهاج من ولد عبد شمس ابن وائل ابن حمير، وتنقسم لسبعين قبيلة منهم لمتونة ومسوفة وجدالة ولمطة وهم صحراويون، ابن الخطيب، **تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط**، تح: احمد مختار العبادي ومحمد الكتاني، دار الكتاب العربي، المغرب، 1964م، ص225.

2 يحي ابن ابراهيم الجدالي: هو يحي بن عمر بن تكلالين اللمتوني أبو زكرياء، مؤسس دولة المرابطين في المغرب الأقصى، كان من رؤساء لمتونة في الصحراء، الزركلي، **الإعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ج8، ط5، دار العلم للملايين، 2002م، ص 134.

3 عبد الله ابن ياسين: هو عبد الله ابن ياسين بن مكو الجزولي المصمودي الزعيم الأول للمرابطين، وجامع شملهم وصاحب دعوتهم الإصلاحية، انظر: ابن الخطيب، المصدر السابق، ص 227.

4 احمد مختار العبادي، **صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس**، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص101.

5 النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تح عبد المجيد ترحيني،ج24، دار الكتب العلمية، لبنان، د.ت، ص146.

6 الناصري، **الاستقصار لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج2، تح محمد الناصري و جعفر الناصري، دار الكتاب، المغرب، 1954م، ص 12.

7 حسن أحمد محمود، **قيام دولة المرابطين صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى**، ط1، دار الفكر العربي، مصر، ص 117.

بعد هذه الانتصارات توفي الأمير إبراهيم الجدالي وقدم ابن ياسين مكانه يحي ابن عمر اللمتوني.[1] فتمكن من فتح درعة وسجلماسة،[2] والاستيلاء على بلاد الصحراء وغزو بلاد السودان.[3] ثم واصلت الجيوش المرابطية زحفها نحو السوس بقياده أبي بكر بن عمر الذي خلف يحي بن عمر 448هـ/1056م، فتم الإستلاء على تارودانت وجبل درن وبلاد كدميوة ثم تركزت الجهود على إخضاع دولة برغواطة.

ولما ملك أبو بكر ابن عمر سجلماسة يوسف بن تاشفين،[4] ابن عمه الذي نصب نفسه أميرا على المرابطين بعد ذهاب أبو بكر ابن عمر إلى نشر الإسلام في بلاد السودان، وعند عودته تنازل له عن الإمارة.

شرع يوسف ابن تاشفين فترة حكمه ببناء مدينة مراكش،[5] سنة 454هـ/1062م، ثم واصل بسط نفوذه نفوذه على بلاد المغرب حيث تم الإستلاء على لواتة، ومدائن مكناسة وفاس كما تم الإستلاء على طنجة وسبتة وصولا إلى تلمسان[6]، و وهران، وعقب ذلك استسلمت القبائل الأخرى صفوا دون معارك.[7]

في الوقت الذي أوشك فيه المرابطون على الانتهاء من السيطرة المغرب الأقصى بدأت أيادي ملوك الطوائف تمتد نحو يوسف بن تاشفين للاستغاثة به من أجل وضع حد للتحرشات النصرانية بالأندلس، فلم يكن أمام يوسف ابن تاشفين سوى تلبية داعي الجهاد، وبعد ترتيبات أمنية وعسكرية وقعت معركة الزلاقة 479هـ/1086م التي انهزم فيها ألفونسو السادس وفشل بذلك مخططه في احتلال الأندلس.[8]

---

1 ابن عذاري، **البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب**، تح بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، ج3، ط1، دار الغرب الاسلامي، تونس، 2013، ص 30.

2 سجلماسة: مدينة جنوب المغرب، تقع على طرف بلاد السودان، الحموي، **معجم البلدان**، ج2، دار صادر، بيروت، 1977م، ص192.

3 ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**،تح خليل شهادة،ج6، دار الفكر العربي، لبنان، 2000م، ص243.

4 يوسف بن تاشفين: هو أمير المسلمين يوسف بن تاشفين بن ابراهيم بن ترقوت بن ورتانطق بن منصور بن مصالة بن أمية بن واتملى بن تليت الحميري أمير المرابطين. كان نجدا شجاعا مواظبا على الجهاد، ابن ابي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب و تاريخ مدينة فاس**، صور الطباعة و الوراقة، الرباط، 1972، ص 136.

5 مراكش: مدينة عظيمة أسسها يوسف ابن تاشفين سنة 459هـ-1067م، تقع على ثلاث أميال من وادي تانسفيت وهي مدينة طيبة التربة، مجهول،**الاستبصار في عجائب الأمصار**، تح سعد زغلول عبد الحميد، ص 208.

6 تلمسان: مدينة مسورة على سفح جبل لها خمسة أبواب وهي قاعدة المغرب الأوسط، الحميري، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تح إحسان عباس، ط1، مكتبة لبنان، لبنان، 1975م، ص135.

7 ابراهيم القادري بوتشيش، **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ط1، دار الطليعة، لبنان،1993م، ص13،12.

8 بطرس البستاني، **معارك العرب في الأندلس**، دار مرون، 1978م، ص37.

كشفت هذه المعركة عن الانقسامات التي سادت بين ملوك الطوائف مما جعل يوسف بن تاشفين يقرر خلعهم، فكانت البداية من إمارة غرناطة[1]، ليقتحموا بعد ذلك إشبيلية،[2] ثم تهاوت المدن الأخرى إلى أن صارت الأندلس تحت حكم المرابطين،[3] وبلغت الدولة المرابطية أوج توسعها في عهد يوسف بن تاشفين فوصلت إلى أقصى نقطة في شمال الأندلس حتى تخوم السودان جنوبا و مدينة الجزائر شرقا، وقد شهد عهده ازدهارا مهما، ولم يرحل يوسف بن تاشفين سنة 500هـ/1106م إلا بعد ترسيخه دعائم دولته وإفشال حركة الاسترداد المسيحية.[4]

المسيحية.[4]

وبعد وفاة بن تاشفين خلفه ابنه علي بن يوسف الذي شهد عهده انفلات زمام الأمور من يده بسبب ضعف شخصيته واستسلامه لأهواء الفقهاء وتدخل النساء في شؤون السياسة وتدهور الوضعية المالية، مما أفضى إلى ظهور ثورات في المغرب والأندلس، وهو ما جعل الدولة المرابطية تدخل مرحلة التراجع، وقد ساهم في ذلك عدة نقاط أهمها اعتماد الدولة على اقتصاد المغازي، يضاف إلى ذلك تسلط الفقهاء الذين حظوا بنفوذ واسع بالدولة مما نتج عنه احتكار المناصب السياسية من طرف قبيلة لمتونة دون غيرها إلى امتعاض القبائل الأخرى.[5]

استغل الموحدون هذه الأوضاع ليتمكنوا من إلحاق هزيمة ساحقة بالجيش المرابطي بقيادة أبي حفص، استشهد تاشفين بن علي أثناء فراره نحو الأسطول المرابطي،[6] بعد وفاته بويع ابنه إبراهيم، وبعد مدة نقض بيعته عمه إسحاق بن علي ونشب الصراع بينهما.

بعد نشوب ذلك الصراع اندلعت ثورة في المدن الأندلسية، واثنائها زحفت جيوش الموحدين على تلمسان وفاس ومكناس وصولا إلى مراكش التي تمكنوا من دخولها في 541هـ-1141م وبذلك انتهت الدولة المرابطية.[7]

المرابطية.[7]

---

1 غرناطة: إقليم يقع في الجنوب الشرقي للأندلس، يشمل العديد من المدن منها بسطة ومالقة وارشذونة...، سامية مصطفى محمد مسعد، **الحياة الاجتماعية والاقتصادية في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين**، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2003م، ص 21.

2 اشبيلية: مدينة جليلة بالأندلس بينها وبين قرطبة مسيرة ثلاثة أيام، الحميري، المصدر السابق، ص 18.

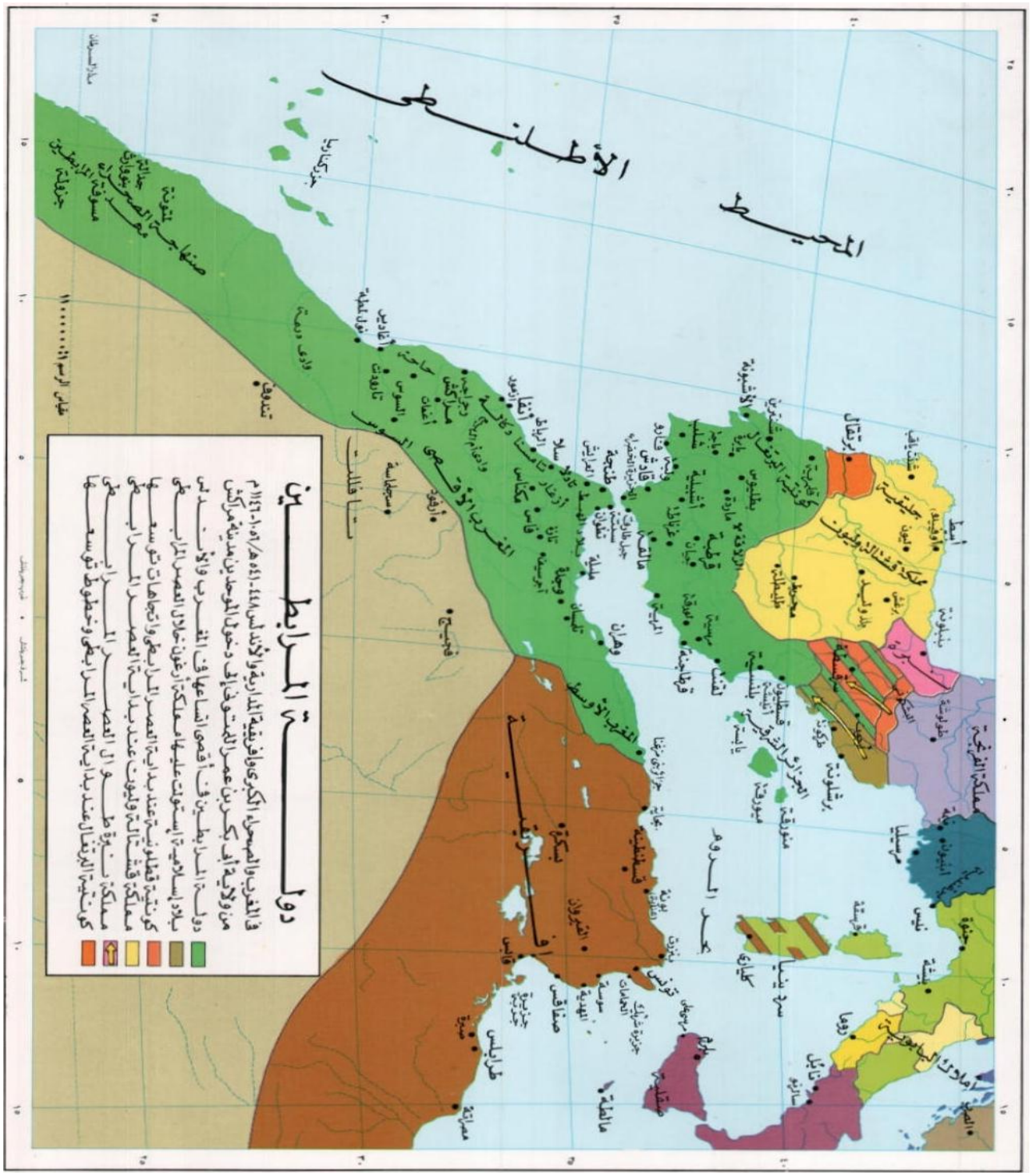
3 حسن علي حسن، **الحضارة الإسلامية المغرب والأندلس" عصر المرابطين والموحدين**، مكتبة خانجي، ط1، القاهرة، 1988م، ص28.

4 ابراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص17، انظر الملحق رقم 1.

5 ابن خلدون، المصدر السابق، ص247.

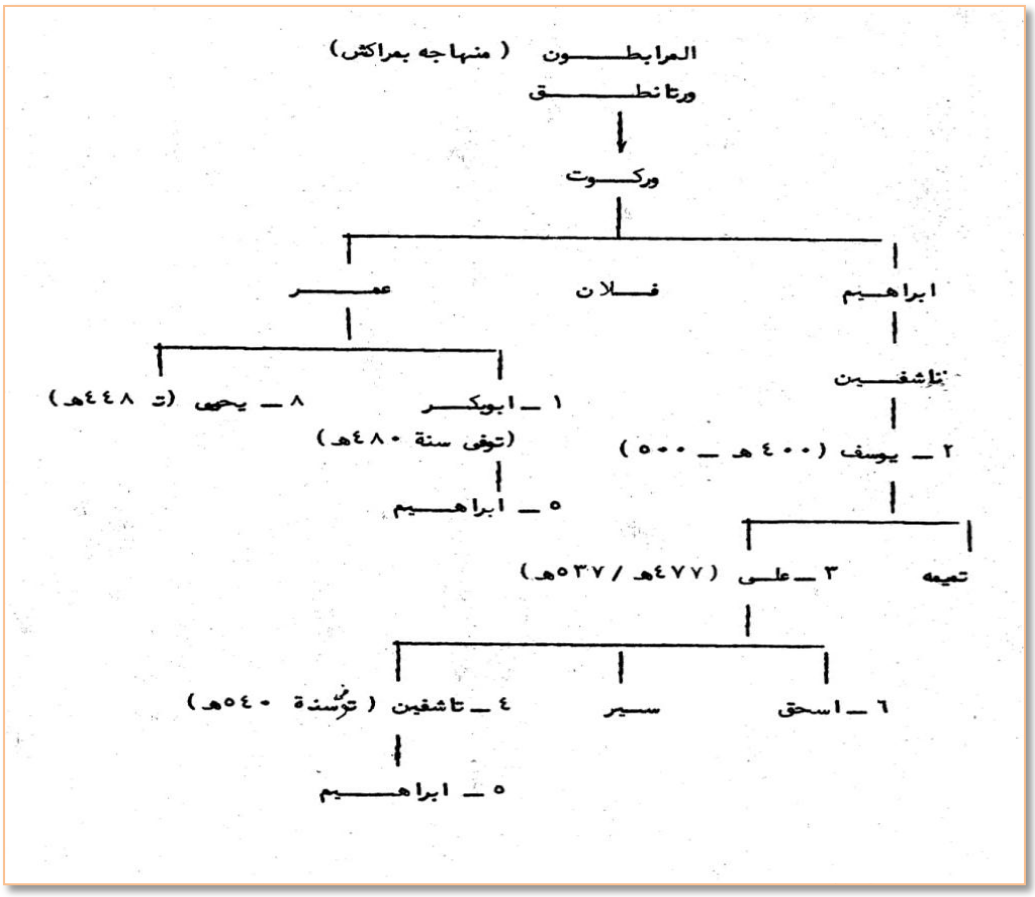
6 ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص 188-190.

7 مؤلف مجهول، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، تح: سهيل زكار، دار رشاد، المغرب، 1979م، ص 121-122.


دولة المرابطين
في المغرب والصحراء الكبرى وافريقية الدارية والأندلس ٤٤٨-٥٤٠هـ/١٠٥٦-١١٤٦م
من ولاية أبي بكر بن عمر اللمتوني إلى دخول الموحدين مدينة مراكش
دولة المرابطين أسسها في أقصى الصحراء في المغرب والأندلس
بلاد إسلامية استولت عليها مملكة أزغون خلال العصر المرابطي
كونتية قطلونية عند بداية العصر المرابطي واتجاهات توسعها
مملكة قشتالة وليون عند بداية العصر المرابطي
مملكة نبرة طوال العصر المرابطي
كونتية البرتغال عند بداية العصر المرابطي وخطوط توسعها
المحيط الأطلسي
المغرب الأوسط
المغرب الأقصى
بلاد الأندلس
بلاد السودان
بلاد الروم
بحر الروم

الدولة المرابطية في أقصى اتساع.[1]

مخطط الخلفاء المرابطين.[2]



جدول يوضح الحكام المرابطين، من عمل الطالبتين.

الحكام المرابطين	فترة حكمهم
عبد الله بن ياسين	1040-1059م
يوسف بن تاشفين بن تالاكاكين	1062-1107م
علي بن يوسف	1107-1143م
تاشفين بن علي	1143-1146م
ابراهيم بن تاشفين	1146-1146م

1 حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987، ص165.

2 عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تح: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1997، ص17.

اسحاق بن علي بن يوسف بن تاشفين	1146-1147م

ثانيا: الدولة الموحدية: (518هـ-668هـ/1124م-1269م).

- لمحة تاريخية عن نشأة وتطور الدولة: خلفت دولة المرابطين في حكم المغرب والأندلس دولة مغربية أخرى هي دولة الموحدين التي قامت على أساس دعوة دينية إصلاحية طابعها التجديد والجهاد والاتساع وهدفها تحقيق وحدة إسلامية شاملة ترأسها خلافة دينية شرعية خاصة بالموحدين.[1]

تجمع المصادر التاريخية على أن مؤسس دولة الموحدين و واضع أسسها الأولى هو محمد بن عبد الله ابن تومرت، الذي ينتمي إلى قبيلة هرغة[2] إحدى قبائل المصامدة،[3] في السوس الأقصى ومن المرجح أنه ولد سنة 475هـ-1082م في رباط ايجليز في هرغة وقد تلقى تعليمه الأول هناك.[4]

عرف ابن تومرت بحبه لطلب العلم ولأجل ذلك رحل الأندلس سنة 500هـ[5] ومن ثم رحل إلى المشرق فدخل مصر والشام والعراق والتقى في بغداد بالإمام الغزالي،[6] استمرت رحلة ابن تومرت إلى بلاد المشرق عشر سنوات تعلم فيها العلوم الدينية واللغوية ودراسات علم الكلام التي كانت محظورة في المغرب والأندلس.[7]

بعد هذه الرحلة الطويلة عاد ابن تومرت إلى بلاد المغرب سنة 510هـ، وأثناء عودته عرج على بعض العواصم العلمية والسياسية كالمهدية[8] وقسنطينة[9] وتلمسان وفاس ومراكش وكان يدرس العلم ويأمر بالمعروف

---

1 احمد مختار العبادي، **المرجع السابق**، ص 141.

2 هرغة: قبيلة المهدي ابن تومرت ،وهي قبيلة مصمودية، اسمها البربري أرغن، تقع جنوب وادي السوس إلى شرق مدينة زوادنة، البيذق، **أخبار المهدي ابن تومرت وبداية دولة الموحدين**، دار المنصور، المغرب، 1971، ص 33.

3 مصمودة: قبيلة بربرية من البرانس، تقع جنوبي مدينة مراكش بجبل درن، نفسه، ص 92.

4 موسى عز الدين،**الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم**، دار الغرب الإسلامي، ص 25.

5 ابن القطان، **نظم الجمان لترتيب ماسلف من أخبار الزمان**،تح محمود مكي، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990م، ص64.

6 ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح إحسان عباس**، ج5، دار صادر، لبنان، 1997م،ص 45،46.

7 ابتسام مرعى خلف الله، **العلاقة بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي**، 624-936هـ، دار المعارف، 1980م، ص46.

8 المهدية: مدينة عظيمة بناها عبيد الله الشيعي، يحيط بها البحر من كل الجهات إلا الجهة الغربية، مجهول، **الاستبصار**، المصدر السابق، ص 117.

9 قسنطينة: مدينة بالمغرب الأوسط أهلها مساير، وهي من أحسن المدن يحيط بها الوادي من كل الجهات، ابن حوقل، **صورة الأرض**، مكتبة دار الحياة، بيروت، 1992م،ص 117.

وينهى عن المنكر، ثم خرج إلى بجاية وفي مدينة ملالة التقى بعبد المؤمن بن علي،[1] وتعتبر مدينة ملالة مقر بداية الدعوة الموحدية،[2] حيث أخذ ابن تومرت من اللحظات الأولى يستنقص من المرابطين وينسبهم إلى الكفر،[3] بعدها خرج ابن تومرت من ملالة متجها إلى مراكش التي وصل إليها سنة 514هـ-1120م، وهناك واصل دعوته متخذا من فساد الطبقة العليا مادة للوعظ فكثر أتباعه، الأمر الذي أثار مخاوف المرابطين فأخرجوه من المدينة فسار إلى مدينة أغمات.[4]

وهناك حدث تحول في أسلوب دعوته عندما خلع البيعة لعي بن يوسف، وفي هذه المرحلة أيضا بدأت دعوته تستهدف إلى جانب الفساد الأخلاقي والاجتماعي الفساد السياسي المتمثل في سيرة الأمير وحاشيته.[5]

بعدها عاد إلى بلاده هرغة ونزل برباط ايجليز سنة 515هـ -1120م وبني دار للعبادة واجتمع عليه الطلبة، وكان يدرسهم أصول التوحيد، ثم دعا المصامدة إلى بيعته وقتال المجسمين المرابطين، فبايعه على ذلك أصحابه ولقبوه بالمهدي ثم بايعوه المصامدة يوم الجمعة 14 رمضان 515هـ-1121م، بعد ان كان يلقب بالإمام، ثم صرح بدعوى العصمة لنفسه، وانه المهدي المنتظر فبايعته قبائل المغرب الأقصى سنة 518هـ- 1124 من وسمي أصحابه بالموحدين لأنهم أول من عن التوحيد وعلم الكلام بالمغرب.[6]

بعد أن تمت البيعة صرف ابن تومرت عنايته لتنظيم حركته سياسيا وعسكريا، فرتب أتباعه حسب الدور الذي لعبوه وحسب منزلتهم الاجتماعية وصنفهم إلى طبقات، إما عسكريا فقد خاض الموحدون عدة معارك ضد المرابطين، أهمها معركة البحيرة سنة 524هـ-1130م التي هزم فيها الموحدون وعادوا بعدها إلى تنملل.[7]

---

1 عبد المؤمن بن علي: هو عبد المؤمن بن علي بن علوى الكومي من قوم يقال لهم بني مجبر، ولد في ضيعة تسمى تاجرا بتلمسان، سنة 487هـ وتوفي وتوفي سنة 558هـ، تولى الخلافة بعد المهدي سنة 524هـ، ويعتبر المؤسس الفعلي للدولة الموحدية، المراكشي: **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تح محمد عبد العزيان ومحمد العربي العلمي، ط1، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1949م، ص 196،197.

2 محمد مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، ص 301.

3 احمد جمال طه، **مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين**، 448هـ-668هـ، ط2، دار الوفاء، الإسكندرية، ص 95-99.

4 أغمات: ناحية بلاد المغرب، وهي مدينتان متقابلتان، الحموي، **المصدر السابق**، ص12.

5 عبد الجبار صديقي، **سقوط دولة الموحدين دراسة تحليلية في الأسباب والتداعيات**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جامعة تلمسان، 1439-1435هـ/2013-2014م، ص38.

6 احمد جمال طه، المرجع السابق، ص 100.

7 رشيد بورية وآخرون، **الجزائر في التاريخ العهد الإسلامي**، ج3: المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ت. ص 269.

بعد هذه المعركة توفي المهدي ابن تومرت يوم 25رمضان 524هـ-1130م، وقيل انه قبل وفاته دعا عبد المؤمن بن علي وأوصاه بالموحدين، وأمره أن يخفي وفاته حتى تجتمع كلمة الموحدين[1].

عند تولي عبد المؤمن وبعد أن تمت البيعة لعبد المؤمن، بدأ عهده بمقاومة المرابطين بعد أن قام بتهدئة الوضع الداخلي، بشن سلسلة من الحروب المتوالية[2]، ففي سنة (535هـ-1141هـ) بدأت حركة الموحدين الكبرى حيث عبر واستولى على العديد من مناطق المغرب الأقصى،[3] ثم وجه أنظاره إلى الشرق حيث خرجت الجيوش الموحدية في حملات متتابعة، حيث استولى على وهران،[4] وتلمسان ونهبوا كل ما وقع تحت أيديهم.

وفي سنة (535هـ- 1141م) استولوا كذلك على فاس وسلا ومكناسة، وفي سنة (541هـ/1147م) توجه عبد المؤمن لمراكش عاصمة المرابطين، وحاصرها لايام حتى سيطر عليها وجعلها عاصمة للدولة الموحدية.[5]

لما عاد عبد المؤمن بن علي إلى مراكش استنجد به سكان الأندلس طالبين منه الحماية التي كانت تسود بلادهم جراء الثورات القائمة ضد المرابطين، وعدم قدرة الأمير أبي الحسن بن علي بن تاشفين على إقرار الأمن، وخوفهم من استيلاء النصارى عليها، فجهز عبد المؤمن جيشا ضخما سنة 541هـ-1147م زحف به إلى الأندلس عن طريق مدينة سبتة فاستولى على اشبيلية ومالقة،[6] وقرطبة.[7]

وفي سنة 546هـ-1151م حاصر مدينة المرية،[8] التي كانت تحت سيطرة النصارى واستردها سنة 552هـ-1157م.

---

1 ابن ابي الزرع، المصدر السابق، ص 197.

2 محمد فتحي، المرجع السابق، ص 3.

3 رشيد بورية و آخرون، المرجع السابق ص 272.

4 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 44.

5 عصام عبد الرؤوف الفقي، **تاريخ المغرب والأندلس**، مكتبة نهضة الشرف، القاهرة، ص 269.

6 مالقة: مدينة بالأندلس، تقع على شاطئ البحر، وهي مدينة حصينة منيعة، نفسه، ص 517.

7 قرطبة: قاعدة الأندلس وأم مدائنها ومستقر خلافة الأمويين، تقع على نهر عظيم ولها قنطرة عظيمة، مساحتها 30الف ذراعا ولها أربعة أبواب وحصن عظيم، الحميري، المصدر السابق، 1975م، ص 457

8 المرية: من أهم مدن الأندلس كان لها أسطول عظيم في عصر بني أمية وملوك الطوائف، وكانت المركز التجاري الأول في التجارة البحرية الأندلسية، عبد العزيز سالم، **تاريخ مدينة المرية الإسلامية قاعدة أسطول الأندلس**، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984م، ص 5.

كما حررت غرناطة[1]، سنة (556هـ-1161م)، وفتح المهدية سنة (555هـ-1160م) بعد استنجاد أهلها به لتخليصهم من النورمنديين.[2]

توفي عبد المؤمن بن علي بعد عودته سنة 558هـ-1163م، توالى أبناء عبد المؤمن الخلافة بعده، فتولى بعده الخلافة أبو يعقوب يوسف، ثم ابنه الخليفة يعقوب المنصور، وقد مثلت فترة حكمهما أزهى الفترات التي عرفتها دولة الموحدين، نظرا للانجازات العظيمة ففي عهد ابي يعقوب يوسف تم استرجاع مدينة المرسية،[3] من الثائر الثائر سعد ابن مردينش، وفتحت في عهده العديد من المدن الأندلسية، كما انتصر المسلمون في عهد ابنه المنصور في انتصارا عظيما معركة الإرك ضد نصارى الأندلس سنة 591هـ-1194م.[4]

ويسجل التاريخ أن وفاة الخليفة الناصر كانت بداية انهيار الدولة الموحدية[5] حيث بدأ الموحدون بالتراجع والانكسار بعد الهزيمة التي لقوها في معركة حصن العقاب من نصارى الأندلس سنة (609هـ-1112م)، وبعد وفاة الخليفة الناصر خلفه ابنه يوسف المنتصر، الذي قام عليه أقرباءه في المغرب والأندلس ومن ثم بدأت الحروب والفتن،[6] بسبب بإبعاده مشايخ الموحدين من الحكم، وميله الى الراحة واللهو مهملا شؤون الخلافة، ومما زاد الأمر سوءا ظهور المرينين في عهده، وبعد وفاته دخلت الدولة في صراع داخل أسرة عبد المؤمن، كما سيطر الأشياخ والوزراء والولاة الى بعض الخلفاء مما انعكس سلبا على الخلافة وتراجعت في جل الميادين. امتد الصراع على السلطة حتى فقد الموحدون العديد من المدن الأندلسية، كما استقل بعض ولاة الموحدين بولايتهم، فكانت افريقية أول من انفصلت عن الخلافة الموحدية.

---

1 غرناطة: إقليم يقع في الجنوب الشرقي للأندلس، يشمل العديد من المدن منها بسطة ومالقة وارشذونة...، سامية مصطفى محمد مسعد، **الحياة الاجتماعية والاقتصادية في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين**، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2003م، ص 21.

2 الزركشي، **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية**، تح الحسين يعقوب، ط1، المكتبة العتيقة، تونس، 1998م، ص 12،13.

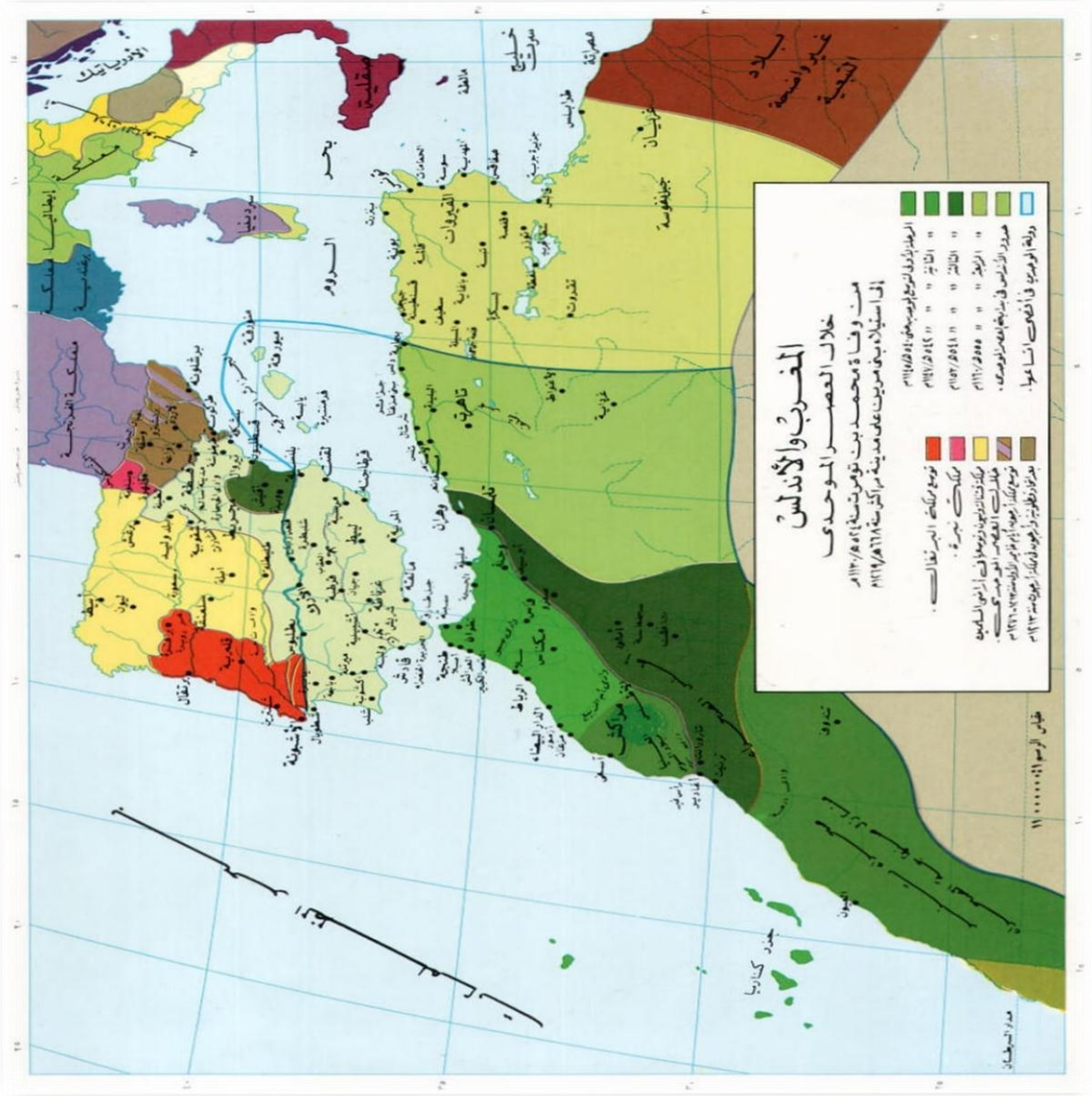
3 مرسية: مدينة لها حصون وقلاع، منها الى بلنسية خمسة مراحل، ومنها الى قرطبة عشر مراحل، الحميري، المصدر السابق، ص ص 539،540.

4 محمد مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 305.

5 السيد عبد العزيز سالم، **تاريخ المغرب في العصر الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1999م، ص 756.

6 حسين مؤنس، **معالم تاريخ المغرب والأندلس**، ط2، دار رشاد، القاهرة، 1998م، ص 234.

كان أبو إدريس الواثق آخر الخلفاء الموحدين الذي قتل سنة 668هـ-1269م، وبموته سقطت دولة الموحدين بعد ان تمكنت من توحيد المغرب والأندلس لأول مرة منذ تواجد الرومان فيها.[1]

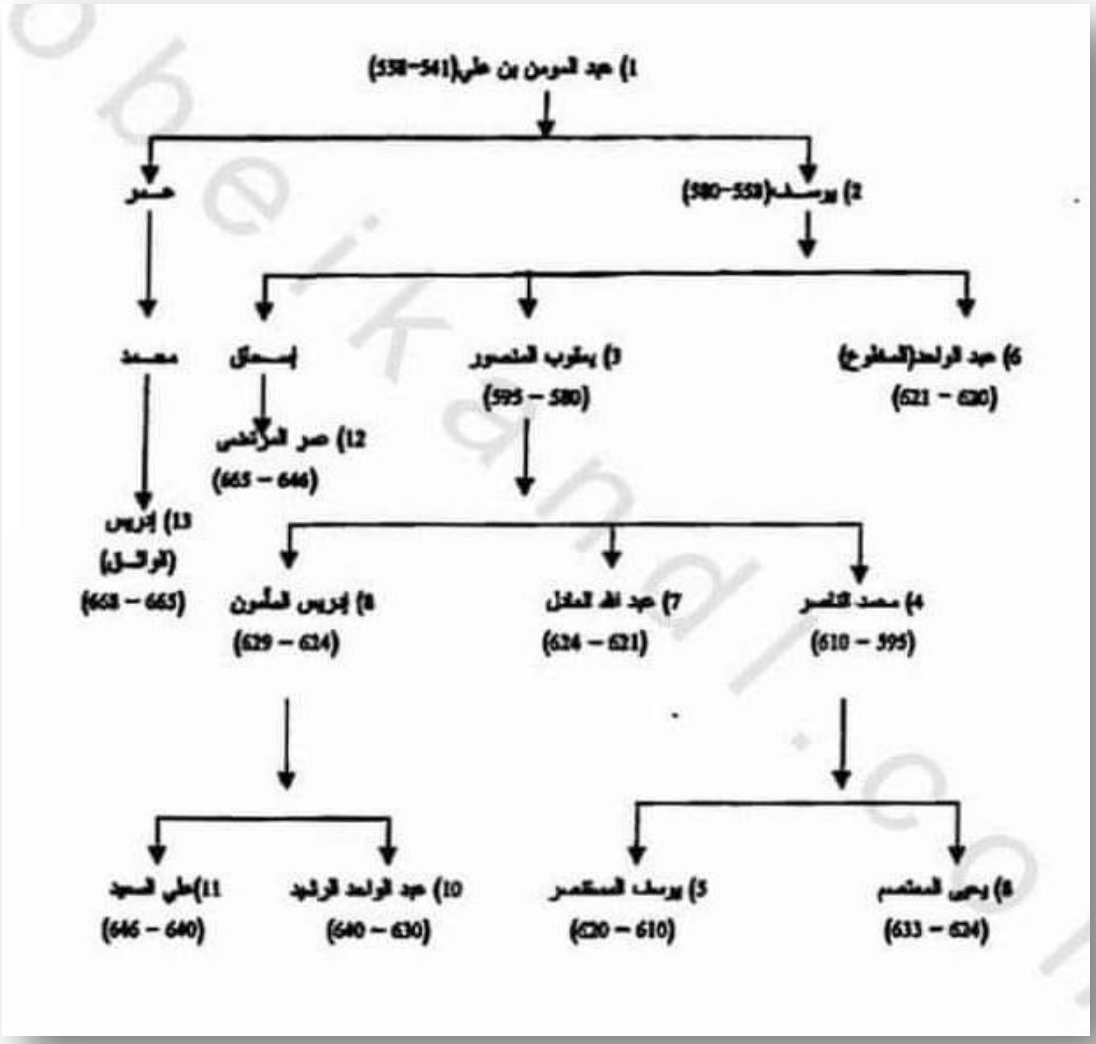


الدولة الموحدية في المغرب والاندلس.[2]

1 نوارة شرقي، **الحياة الاجتماعية في الغرب الإسلامي عهد الموحدين 524-668هـ\1126-1268م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007-2008م، ص 27، انظر الملحق رقم1.

2 حسين مؤنس، **أطلس تاريخ الإسلام**، المرجع السابق، ص166.

مخطط لخلفاء الموحدين.[1]



1 صابر عبد المنعم البلتاجي، النظم والمعاملات المالية في المغرب عصر دولة الموحدين 564-668هـ/1130-1269م، مكتبة الثقافة الدينية، ص482.

المبحث الأول: الإدارة المالية والسياسة الجبائية لدى المرابطين والموحدين:

المطلب الأول: تعريف الجباية وأهدافها

أولا: تعريف الجباية:

أ/– لغة: الجباية بكسر الجيم للمال: هي خراج المال أو زكاة والاجتباء من معانيه الاستخلاص والاصطفاء[1]، وفي القرآن الكريم" أَوَ لَمۡ نُمَكِّن لَّهُمۡ حَرَمًا ءَامِنٗا يُجۡبَىٰٓ إِلَيۡهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيۡءٖ رِّزۡقٗا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ" ٥٧[2] و قوله " وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجۡتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُۖ ١٧٩ ".[3] والجباية بكسر الجيم تعني جمع المال و الزكاة، ويقال جبى المال أو الخراج يجبيه جبيا والجباية أي يجمع ويحمل إليه،[4] والإجباء بيع الزرع قبل أن يبدو صلاحه،[5] والجابي هو القائم على جباية المال والخراج.[6]

ب/– اصطلاحا: قال تعالى: "وَقَالُواْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلۡهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفۡ مِنۡ أَرۡضِنَآۚ أَوَ لَمۡ نُمَكِّن لَّهُمۡ حَرَمًا ءَامِنٗا يُجۡبَىٰٓ إِلَيۡهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيۡءٖ رِّزۡقٗا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٥٧ .[7]

الجباية عبارة عن مبلغ مالي تأخذه السلطة من الرعية بهدف تمويل نفقات الدولة والجباية تضم أصنافا معينة من الجبايات قد تكون عينة أو مادية، فهي جاءت من أجل محاربة البطالة والقضاء على الفقر وتوفير الرفاهية للجميع، وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي.[8]

---

1 محمد عمارة، **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية**، ط1، دار الشروق، لبنان، 1993م، ص 141.

2 القرآن الكريم، سورة القصص، الآية57.

3 القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 179.

4 أحمد الشرباصي، **المعجم الإسلامي الاقتصادي**، دار الجيل، 1981م، ص 91.

5 الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تح محمد تامر وآخرون، ط1، دار الحديث، القاهرة، 2009م، ص151.

6 ابراهيم مدكور، **المعجم الوجيز**، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، مصر، 1994م، ص 100.

7 القرآن الكريم، سورة القصص، الآية 57.

8 فاطمة بن قدور، **الجباية بالأندلس في عهد الدولة الأموية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2016–2017م، ص26.

أما في الاصطلاح الإسلامي فالجباية مجمل الأحكام الشرعية النصية والاجتهادية التي تضبط الاقتطاعات المالية انطلاقا من تشريعها ووصولا إلى أوجه إنفاقها وصرفها ومنه فالجباية في إسلام خاضعة لقواعد الشرع لا لرغبات الحاكم، فهي بذلك مجموع التشريعات التي فرضها الله تعالى على المسلمين لتنظيم شؤونهم المالية.[1]

ثانيا: أهداف الجباية: تنقسم أهداف الجباية إلى ثلاث أهداف هي:

هدف مالي: لأجل تغطية النفقات المتعلقة بالأنشطة والحرف المختلفة.

هدف اقتصادي: لمحاربة التضخم وتخفيف عجز الميزانية والاستثمار في المشاريع الإنتاجية كالزراعة والصناعة.

هدف اجتماعي: إنشاء الخدمات العامة كالطرق والبنايات..[2]

1 سارة أردغال وصبرينة بوخضرة، المرجع السابق، ص10.

2 المرجع نفسه، ص 13.

المطلب الثاني الإدارة الجبائية عند المرابطين والموحدين.

شهد المغرب الإسلامي فترة من الازدهار الاقتصادي خلال حكم دولتي المرابطين والموحدين، فقد حرص الخلفاء منذ أن تأسست دولة المرابطين وحتى حكم الناصر الموحدي على تنظيم الشؤون المالية. لذلك تنوعت مظاهر الإدارة المالية المرابطية الموحدية ما بين مؤسسات وعاملين بها.

أولا: الدواوين[1] المالية:

اتخذها المرابطون والموحدون أساسا في دولتهم حيث حرص ولاة الأمر منهم على تنظيم الشؤون المالية، فقد قام يوسف بن تاشفين ببناء دار صغيرة لخزن الأموال والسلاح،[2] وهذا ما أشار إليه ابن عذاري قائلا " فدون يوسف عام 464هـ/1071م الدواوين و رتب الأجناد وأطاعته البلاد".[3] وقد سارت دولة الموحدين على نهج المرابطين في إدارة البلاد فاتخذوا عدة دواوين وأهم هذه الدواوين بالدولتين:

– ديوان مراقبة الدخل والخرج: عرف لدى المرابطين ينظم ويشرف على الدواوين المالية ويراقب حساباتها ويشرف على وضعية أعمالها، أطلق على صاحب هذا الديوان "صاحب الأعمال" وهو يأتي بعد رتبة الوزير في الأهمية.[4]

– ديوان الإشراف: عرف عند المرابطين بديوان الرقابة العامة، حل هذا الديوان محل ديوان مراقبة الدخل والخرج حيث يشرف على الأمور المالية، وله مراكز في مختلف مدن المغرب والأندلس مركزه في العاصمة،[5] وعند الموحدين فقد أنشأ للإشراف على الشؤون المالية وجدت مراكزه حسب ابن سعيد بمراكش العاصمة في عهد الخليفة الناصر الموحدي،[6] وانتشرت بمدن مغربية أخرى كفاس[7] وسبتة التي كان بها العديد من دور الإشراف منها: دار الإشراف على عمالة الديون أمام فنادق النصارى، دار الإشراف على ربط الأمتعة وتغليفها حتى لا تتلف، دار الإشراف على البناء والتجارة وما يرجع إليها، دار الإشراف على سكة المسلمين بقصبة المدينة.[8]

---

1 الدواوين: مفردها ديوان وهو موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من السجلات و الأموال و من يقوم بها من الجيوش و العمال. الماوردي، **الأحكام السلطانية و الولايات الدينية**، تح أحمد مبارك البغدادي، ط1، دار ابن قتيبة، الكويت، 1959م، ص260.

2 ابن القاضي، **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس**، ج2، دار المنصور للطباعة ، الرباط، 1983م، ص343.

3 ابن عذارى، **المصدر السابق**،ص23.

4 عبد الحميد حسين السامرائي، **تاريخ حضارة المغرب والأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، دار شموع الثقافة، 2002م، ص 303.

5 المرجع نفسه، ص573.

6 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص100،101.

7 ابن عذاري، المصدر السابق، ص158.

8 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص100.

ويشير ابن عذارى أن دور الإشراف اتخذت مكانا لمحاسبة العمال الذين أساءوا استخدام السلطة خاصة المتهمين في قضايا مالية.[1]

– ديوان العسكر: الذي يختص بالجند النظامي والحرب والعبيد، وظيفته إحصاء الجند وتقرير رواتبهم وأرزاقهم.[2]

إضافة إلى ديوان الغنائم، وديوان الضرائب، وديوان الجباية... لدى المرابطين.[3]

– ديوان الأعمال المخزنية: ظهر عند الموحدين اختص بتحصيل الأموال العامة وإنفاقها في متطلبات الدولة بالإضافة إلى الرقابة على العمال و المشرفين و محاسبتهم، وعرف مصطلح "الأعمال" كمصطلح موحدي رسمي ل"ديوان الجباية".[4]

– ديوان المستخلص أو ديوان الضياع: ورثه الموحدون عن المرابطين، كان خاصا بإدارة أملاك الخلفاء ويتولى تحصيل مالهم.[5]

– بيت المال: وهو الديوان أو المؤسسة التي كانت مسئولة عن حفظ الأموال في عصر الموحدين، كانت من المؤسسات المحورية في النظام المالي الموحدي،[6] تولى رئاسة هذه المؤسسة شخصيات ذات مناصب كبيرة مثل الفقيه: القاضي أبو عبد الله ابن الصقر 492هـ-569هـ/1098م-1173م، الذي ولى القضاء بغرناطة ثم باشبيلية، ثم ولاه الخليفة الموحدي يوسف بن عبد المؤمن الخزائن وبيوت الأموال.[7]

– ديوان التمييز: اختص به الموحدون وقد كان يختص بالمتطوعين بالحملات العسكرية حيث تكتب أسماؤهم حتى يتقرر إعطاؤهم اللازم.[8]

كما كانت هناك دواوين مالية عند الموحدين خاصة بالمدن والأقاليم غير العاصمة، كديوان المال بمدينة سبتة الذي تولاه المملوك ناصح في عهد الخليفة الناصر الموحدي.[9]

---

1 ابن عذاري، المصدر السابق، ص251،252.

2 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص96.

3 حسن على حسن، المرجع السابق، ص184،185.

4 المرجع نفسه، ص 139.

5 ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، تح عبد الهادي التازي، ط3، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1987م، ص447،448.

6 مجهول، **رسائل ديوانية موحدية**، تح أحمد عزاوي، ج2، ط1، 2001م، ص236.

7 ابن فرحون، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تح: مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب، بيروت، 1996م، ص117.

8 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص185.

9 المرجع نفسه، ص185.

ثانيا: العاملون في الشؤون المالية. تعدد المشتغلون في النظام المالي بالخاص بكل من المرابطين والموحدين ومن أهم هؤلاء العمال نذكر:

– صاحب الأشغال: أي مسئول الشؤون المالية وجد بالمغرب وكان لا يرأس هذا المنصب إلا المقتدر، وهو بمثابة وزير كان ذو نفوذ واسع يقوم باستخراج الأموال وجمعها وضبطها ومراقبه العمال و الولاة فبرز لدى المرابطين أبو عبد الله بن عائشة من المشتغلين بهذا المنصب إذ كان كاتبا للأمير علي بن يوسف بالمغرب.[1]

كما عدت هذه الوظيفة من أهم الوظائف في الدولة الموحدية وهو بمثابة وزير المالية، كما كان يطلق عليه أيضا والي الخزانة وكان صاحبها إنما يكون من الموحدين يستقل بالنظر في استخراج الأموال وجمعها وضبطها وتعقب للولاة والعمال للنظر فيها ثم تنفيذها على قدرهها ومكاتبتها وكان يعرف ب"صاحب الأشغال". وكان مسؤولا عن الأعمال المالية في الولايات ومحاسبة العمال بأمر من الخليفة، تولاها بداية القضاة والوزراء مثل القاضي أحمد بن صقر في عهد الخليفة يوسف ابن عبد المؤمن والقاضي أبو عمر بن حجاج في عهد الخليفة المرتضى 646هـ/1248م الذي قام بها خير قيام.

أما من الوزراء فشغلها الوزير عبد السلام الكومي في عهد الخليفة عبد المؤمن ابن علي 543هـ/1148م، والوزير أبو زيد ابن يوجان في عهد الخليفة المنصور593هـ/1196م، فاستقل بها أحسن استقلال و ظهر بها صلاح الأحوال استمر هذا المنصب حتى سقوط الخلافة الموحدية لكن يجدر بنا الإشارة إلى أنه في عهد انحلال الموحدين لم تعد مقتصرة على القضاة والوزراء فقط بل أصبحت وظيفة مستقلة تولاها أشخاص اختصوا بهذا الشأن.[2]

– الخراصون والمتقبلون: عرفوا عند المرابطين وهم المختصون بالضرائب والقبلات غير الشرعية ولأن الدولة لم تكن تعطي هؤلاء الحراس والمتقبلون راتبا عن عملهم وإنما تجعل أجرهم على أهل الزراعات والأموال كان هذا المجال كبير للتعدي والشطط في تحصيل الأعشار وتناول الرشاوى.[3]

– متولي المجابي: ظهر لدى الموحدين يقوم بأعمال الجباية، وعدد المشتغلين بها يتحدد بما يقتضيه الحال.[4]

---

1 عبد الحميد السامرائي، المرجع السابق، ص306،607.

2 نضال خليفة احمد العتيري، **النظام المالي في عهد الدولة الموحدية 543هـ–1148م/668هـ–1269م**، مجلة كلية الآداب والعلوم الشقيقة، العدد29، 2020م، ص 466،467.

3 ابن عبدون، **رسالة في القضاء و الحسبة**، نشرها ليفي بروفنسال ضمن " ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة و المحتسب"، المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، 1955م، ص 7.

4 عبد الحميد السامرائي، المرجع السابق، ص311.

– صاحب ديوان الأعمال المخزنية: كان يراقب إيرادات الدولة ويراقب العمل والمشرفين ومحاسبتهم ويشرف على الدخل والخراج[1]. وعند الموحدين كان يساعده مجموعة من المشرفين مهمتهم الإشراف على العوائد والمكوس والتي تعتبر بمثابة المفتش العام للديوانية ومتابعة المصالح المالية للدولة في حيز الولاية التابعة له، تشير المصادر إلى أن الموحدون أخذوا هذه الوظيفة عن المرابطين، عرف صاحب الأعمال بأنه الذي ينوب عن "صاحب الأشغال" في الدولة الموحدية في كل ولاية من الولايات. كان يدعى أيضا ب"صاحب الأعمال المخزنية"، ولأهمية هذا المنصب تولاه أفراد انتسبوا إلى الأسرة الحاكمة.[2]

– المشرفون: أقر الموحدون هذه الوظيفة، حيث وجدت في مختلف ولايات الدولة من خلافة عبد المؤمن بن علي(524هـ-558هـ/1129م-1163م)، وفي جميع أطوار الدولة كان هناك مشرف في كل المدن الهامة مثل سجلماسة وتلمسان وفاس ومكناسة وتازا وبجاية، كانت مهمة المشرف في دولة الموحدين جباية الخراج والإنفاق على الإنشاءات المعمارية وتولي مسؤولية التجار الأجانب في كل مدينة خاصة سبتة و بجاية وتونس.[3]

– متولي المستخلص: برز هذا المنصب عند الموحدين يقوم بالإشراف على ممتلكات الخليفة والمحافظة عليها وتنظيمها وتحصيل ما يتعلق بها من مختلف أبواب الدخل، وقد عين الخليفة عبد المؤمن بن علي شخصا يدعى "ابن ومانون" سنه 549هـ/1145م على نصيبه من إحدى الحملات وكانت 800 ناقة، و ولى الخليفة يعقوب المنصور أبا بكر بن ملول بن إبراهيم بن يحي الصنهاجي على أمواله وممتلكاته.[4]

– ناظر المجابي: (متولي المجابي) من رؤساء الدواوين المالية عند الموحدين، كان مسؤولا عن تحصيل الضرائب والجزيات على مختلف أنواعها ويبدو أنه كان في المستوى الأقل من صاحب الأعمال في النواحي والولايات، أي أنه كان مأمورا من قبل صاحب الأعمال.[5]

كما ظهر عند الموحدين مناصب أخرى كرئيس ديوان المراسي وقائد الأسطول وصاحب أشغال البحر الذي كان يوكل إليه مهمة تحصيل غنائم المعارك البحرية وتعهدها وتعهد نفقات الأسطول وجنده.[6]

1 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 187.
2 المرجع نفسه، ص188،187.
3 صابر عبد المنعم البلتاجي، المرجع السابق، ص113.
4 نضال خليفة احمد العتيري، المرجع السابق، ص 468.
5 مجهول، **رسائل موحدية** ،المصدر السابق، ص470،440.
6 المصدر نفسه، ص314،313.

إلى جانب الكتاب الذين كانوا يقيدون المجابي والجزيات العامة يضبطونها بالشهود ثم يرفعونها إلى الخليفة في خرائط فيختمها بخاتمه، وذلك حتى تحفظ في المخزن.[1] كما كان هناك كتاب الجيش الذين اهتموا بالشؤون المالية للجيش،[2] وكتاب متابعة و تقييد النفقات المالية لاسيما نفقات التعمير والبناء.[3]

- الجباة: وهم العمال القائمون على تحصيل وجباية مستحقات الدولة وفرائضها المالية.[4]

- الخزان: من العمال الموكل إليهم حفظ الأموال في بيت المال، وقد ذكر ابن عذارى نوعين من الخازنين للمال في العصر الموحدي: خازن المال الذهبي و خازن الطعام الطرجوقي.[5]

- الماسح: وهو العامل المكلف بقياس الأراضي الزراعية، وتخطيط أماكن المنشآت الجديدة وعمل رسوماتها وتسجيل بياناتها في سجلات الدولة.[6]

كما تجدر الإشارة إلى أن المرابطين قد أوكلوا مهمة العمل بجباية الأموال إلى النصارى واليهود فقد استعمل أمير المسلمين علي بن يوسف ابن تاشفين النصارى في جباية الأموال حيث يقول صاحب الحلل الموشية: "وهو أي علي بن يوسف بن تاشفين أول من استعمل الروم بالمغرب واركبهم وقدمهم على جباية المغارم".[7] ويدعم ما جاء في الحلل الموشية ما ذكره ابن الأثير من أن جباة الأموال في عهد علي بن يوسف كانوا من الروم،[8] أما بالأندلس فقط أعطى المرابطون تحصيل جباية الأموال إلى اليهود حيث كانوا يجمعون المكوس من المسلمين ومن النصارى المعاهدين.[9]

ولعل أن المرابطون أوكلوا بهذه المهمة إلى أهل الذمة لكونهم يعلمون أنهم يخافون من السلطان ومن العاقبة كما أن لهم خبرة كبيرة في هذا المجال وهذا ما أثبته هؤلاء الجباة من دقة في جمع الأموال.[10]

---

1 ابن عذارى، المصدر السابق، ص254.

2 المراكشي، المصدر السابق، ص204.

3 ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص84.

4 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص126.

5 ابن عذارى، المصدر السابق، ص158.

6 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، صص126،125.

7 مؤلف مجهول، **الحلل الموشية**، المصدر السابق، ص85،84.

8 ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، تح يوسف الدقاق، ج8، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1987م، ص 296.

9 يوسف أشياخ، **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، تر محمد عبد الله عنان،ج2، مكتبة الخانجي، مص،1958م، ص482.

10 نفسه، ص482.

ثالثا: الرقابة المالية.

كان المشتغلون بمالية الدولة المرابطية دائما تحت الرقابة الشديدة، فالمرابطون كانوا يراقبونهم مراقبة شديدة ويحاسبونهم حسابا يسيرا فإذا عزل العامل عن الخدمة حسب فإذا وجدوا عنده تقصيرا سجنوه وصادروا أمواله،[1] ومن شدة حرصهم راقبوا ورثة المستخلص إذا مات ويثقلون عليهم ويصادرون تركة المتوفى إذا لزم الأمر ولعل الخوف من هذا الحساب هو الذي دفع "مؤمل" مستخلص أمير المسلمين عندما حضرته الوفاة أن يحضر ما كان عنده من مال المستخلص وأشهد الحاضرين على دفعه ثم أبرأ جميع عماله وكتابه.[2] وكما راقب المرابطون العمال راقبوا الأسواق كذلك فكانت المعاملات المالية بها تخضع لنظام رقابي يعرف بالحصبة ويسمى المشرف عليه بالمحتسب على التعامل في الأسواق وسلامه السلع وتوفرها وصحة المكاييل والموازين ومنع الاحتكار وبالرغم من وجود هؤلاء المحتسبين فان عمليات الغش في الأسواق لم تنقطع يؤكد ذلك ما جاء في كتب النوازل وكتب الحسبة في تلك الفترة و التي كتب فيها انتشار الغش في الأسواق.[3]

أما بخصوص الرقابة المالية لدى الموحدين فقد انتهج الخلفاء الموحدون عدة إجراءات من أجل القضاء على التجاوزات المالية التي برزت خلال عصرهم من طرف بعض العاملين في الإدارة الموحدية، وكان من بينهم حتى فئة الوزراء وكبار الموظفين الذين قاموا بجرائم اختلاس الأموال و تغريم الناس لضرائب زائدة يأخذها هؤلاء العمال، ولا تذهب لخزانة الدولة إضافة إلى الإهمال في أداء الواجبات الوظيفية و الرشاوى من الأهالي مقابل تقديم خدمات حكومية، فاعتمد الخلفاء على نظام رقابي قوي نجحوا من خلاله في الحد والتقليل من تلك التجاوزات تمثل في السياسة التالية:

أرسل الخليفة عبد المؤمن بن علي رسالة وجهها إلى الطلبة والأشياخ سنة 543هـ/1148م، بين فيها معالم السياسة التي عليهم إتباعها والسير عليها في جميع شؤون الحكم، خاصة في محاربة مظاهر الظلم والفساد التي انتشرت في بلاد المغرب في مجال جباية الأموال والضرائب غير الشرعية التي كانت مفروضة، وهدد المارقين أشد التهديد.[4]

---

1 ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص94.

2 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص191.

3 الونشريسي، **المعيار المعرب و الجامع المغرب عن فتارى علماء إفريقية والأندلس والمغرب**، تح محمد حجي وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون والشؤون الإسلامية، ج6، الرباط، 1981م، ص406.

4 ابن عذارى، المصدر السابق، قسم الموحدين، ص135.

كما هدد شيوخ الموحدين والطلبة من التهاون معهم ومحاسبتهم ومعاقبتهم فعندما اشتكى أهل الغدوة من عمال الوزير عبد السلام الكومي أمر الخليفة عبد المؤمن بسماع المشتكين وحضور أشياخ الموحدين والقاضي لسماع أقوالهم.[1] ايضا سار الخليفة أبو يعقوب يوسف على نفس سياسة الشدة مع العمال والمشرفين على الأموال وحاسبهم حرصا منه على عدم ضياع الأموال او التلاعب فقام سنة 566هـ/ 1170م، بعزل ومحاسبة ابن المعلم المشرف وصاحب المخزن بإشبيلية الذي شاعت عليه أخبار فضيعة فأمر بسجنه وصادر كل ممتلكاته.

كما أمر في 571هـ/1175م، بمحاسبة محمد بن عيسى مشرف اشبيلية وعاقب فاخر مشرف سجلماسة بالسجن.[2] ثم مشرف مدينة فاس عبد الرحمان بن يحي لما صحت خيانته، ثم قبض على سائر العمال منهم خازن المال الذهبي وخازن الطعام الطرقوحي وابن عامر مشرف مكناسة وابن عمر صاحب المدينة والمشرف برباط تازة،[3] واستمرت سياسة المراقبة و المحاسبة الشديدة مع العمال الذين يشتغلون في الشؤون المالية للدولة مع باقي خلفائها، فنتج عن ذلك انتظام الإدارة المالية مما انعكس على الازدهار الاقتصادي للدولة الموحدية.

المطلب الثالث: سياسة الجباية عند المرابطين والموحدين.

يوضح لنا ابن خلدون أن الدولة سواء قامت على سنن العصبية أو الدين، تكون قليلة الضرائب كثيرة الجباية أول عهدها لأن الرعايا ينشطون للعمل، فيكثر الاعتمار وعندما تنتقل الدولة للترف تكثر الضرائب فيثقل ذلك على الناس، فيقل الاعتمار وتنقص الجباية ولا يكون ذلك إلا تدريجيا، فإن أقوى أسباب الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين ما أمكن،[4] فكأن ابن خلدون يستقرئنا سياسة المرابطين والموحدين الجبائية.[5]

من المعروف أن بلاد المغرب قبل قيام دولة المرابطين كانت تخضع لحكم ملوك قبيلة زناتة التي كانت تفرض ما تشاء من الضرائب، إما في بلاد الأندلس فقد ضيق ملوك الطوائف على أهالي البلاد إذ فرضوا عليهم ضرائب مختلفة، في غياب الدور الرقابي للسلطة على عمال الجباية.[6]

وفي تلك الظروف قامت الدولة المرابطية على أساس دعوة دينية التزمت فيها على سياسة جبائية شرعية.[1]

شرعية.[1]

1 ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 177،178.

2 ابن عذارى، مصدر سابق، ص121، 135، 139.

3 نفسه، ص158.

4 ابن خلدون، ج1، المصدر السابق، ص 468-480.

5 عز الدين احمد موسى، **النشاط الاقتصادي في الغرب الإسلامي خلال القرن 6هـ**،ط1، دار الشروق، مصر، 1983م، ص 162.

6 عيسى بن الذيب، **المغرب والأندلس في عصر المرابطين دراسة اجتماعية واقتصادية 480هـ-540هـ\1056م-1145م**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008-2009م، ص 312.

تمثلت السياسة المالية المرابطية كمحاولة تطبيق الكتاب والسنة في النظم الجبائية، كمحاولة منسجمة مع معطيات واقع سياسي واقتصادي من جهة ومع منطق الدعوة من جهة أخرى، فدعوة المرابطين ارتكزت على المذهب المالكي الذي يعتمد على الكتاب والسنة، ولأن جميع الدعوات الدينية التي سبقت دعوة عبد الله بن ياسين اتخذت من تجاوز الكتاب والسنة في ميدان السياسة الجبائية سلاحا قويا لمقاومة السياسة القائمة.[2]

وعليه فقد كان المرابطون يلتزمون في بداية عهدهم بالموارد الشرعية في الجباية ويعرضون عن سواها، ويرجع ذلك الى لنشأتها الدينية وتأثرها بتعاليم الفقيه عبد الله ابن ياسين[3]، الذي وضع مبدأ لدعوته يرتكز على سياسة جبائية شرعية، ولذلك حين افتتح سجلماسة ألغى كل الرسوم والضرائب التي لم يرد بها نص شرعي،[4] ويؤكد ذلك ابن ابي الزرع بقوله: "وأخرج عبد الله أن ياسين عماله على نواحيها وأمرهم بإقامة العدل، وإظهار السنة فيها وألزمهم إعطاء الزكاة والعشر، وأسقط ما سوى ذلك من المغارم المحدثة".[5]

ويبدو أن هذه السياسة قد استمرت في عهد يوسف ابن تاشفين،[6] نظرا لتأثره بتعاليم الفقيه عبد الله ابن ياسين، فكان يلتزم بتحصيل ما تجزيه الشريعة من فروض من زكاة وأعشار وأخماس الغنائم وجزية أهل الذمة،[7] وعند افتتاح الأندلس عمل يوسف ابن تاشفين على إصلاح ما اختل في الفترة ملوك الطوائف فلم يفرض على أهل الأندلس إلى ما وافقه الشرع أيضا،[8] وعن هذا يقول ابن أي الزرع: "ولم يوجد في بلد من بلاده، ولا عمل من أعماله على طول أيامه رسم مكس ولا معونة ولا خراج لا في حاضرة ولا في بادية إلا ما أمر الله تعالى به وأوجبه حكم الكتاب والسنة من الزكاة والعشر وجزية أهل الذمة وأخماس غنائم المشركين".[9]

---

1 ابن خلدون، المصدر السابق، ص254.

2 الحبيب الجنحاني، **المجتمع العربي الإسلامي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مطابع السياسة**، الكويت، 2005، 223.

3 ابن خلدون، المصدر السابق، ص254.

4 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص193.

5 ابن ابي الزرع، المصدر السابق، ص 126.

6 الحبيب الجنحاني، المرجع السابق، ص 224.

7 حمدي عبد المنعم، المرجع السابق، ص 317.

8 عبد العزيز حاج كولة، النظام **المالي في الأندلس عصري الطوائف والمرابطين من خلال النوازل الفقهية**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 13، 2021، ص680.

9 ابن ابي الزرع، المصدر السابق، ص 137: يرى إبراهيم القادري بوتشيش ان ابن ابي الزرع قد ابتعد عن جادة الصواب حيث ان حكمه هذا لا ينطبق إلا على عهد يوسف ابن تاشفين التي تجمع الروايات ان لم يفرض سوى الضرائب الشرعية وهذه الرواية انساق ورائها معظم الباحثين، ويرى ان العمل الجهادي ليوسف ابن تاشفين اخلط بين إلغائه المغارم الجائرة التي فرضتها ملوك الطوائف وملوك زناتة، وما قام به من محاولات لإرجاعها، إذا لم تكن بالحجم نفسه،فرغم ما وصف به من ورع وتقوى، هناك نصوص تؤكد انه فرض مكوسا غير شرعية، وضريبة المعونة دليل على ذلك، إبراهيم القادري بوتشيش، **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس عصر المرابطين**، دار الطليعة، لبنان، 2000م، ص 205، 206.

إلا ان مبادئ هذه السياسة الجبائية لم تحترم طوال العصر المرابطي،[1] لان هذه الجبايات أو الموارد المالية لم لم تعد تفي بحاجة الدولة ومسئولياتها خاصة بعد ضم الأندلس واتساع نطاق أعمال الجهاد فيها لمواجهة الخطر النصراني في الشمال الاسباني،[2] فإضطر يوسف ابن تاشفين إلى فرض أنواع من المكوس والمغارم المتنافية مع الكتاب والسنة فقد فرض سنة 464هـ فريضة ثقيلة على اليهود وجمع منهم أموال طائلة.[3]

ومع تولي علي بن يوسف الإمارة استمرت عمليات الجهاد في الأندلس،وزادت مصروفات الدولة ونفقاتها، إضافة إلى أن الجيل الثاني من المرابطين لم يسلك نفس السلوك المتقشف للجيل الأول فساروا يحيون حياة ميسورة ويسرفون في بذلهم وإنفاقهم، كما ازدادت النفقات العسكرية بسبب ظهور الحركة الموحدية، ليس ذلك فقط فقد انتهز النصارى الفرصة لمواجهة القلاع والحصون المرابطية،[4] ومن اجل حماية المدن والمنشآت الحكومية من جميع الأخطار المحتملة باشر بتحصين المدن وإحاطتها بالأسوار، وفي ظل هذه الظروف كان لازما على الشعب تحمل القسط الأكبر من هذه النفقات،[5] ففرض علي بن يوسف موارد غير شرعية تمثلت في القبالات والايتاوات على مختلف الصنائع والسلع.[6]

أما بالنسبة لدولة الموحدين فمنذ بداية دعوتهم، تفطن المهدي أن تومرت إلى الأثر السلبي الذي ولدته سياسة الجباية للمرابطين،[7] فقد اعتبرها نقطة ضعفهم الأساسية وهاجمهم من خلالها،[8] فقد ذكر في كتابه ان المرابطين "أحدثوا المغارم وتقلبوا في السحت والحرام"[9] كما رفض المكس التي طلبت منه عند دخوله مراكش في منطقة وادي أم الربيع واعتبره غير جائز شرعا.[10]

---

1 الحبيب الجنحاني المرجع السابق، ص 225.

2 كمال السيد أبو مصطفى، **تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ص 366.

3 محمد عبد الله عنان، **دولة الإسلام في الأندلس العصر الثالث المرابطون والموحدون في الغرب الإسلامي**، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م، ص 427.

4 عبد الصمد حمزة، **النظام المالي لدولتي المرابطين والموحدين في الغرب الإسلامي**، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، ع 6، 2012م، ص23. ص23.

5 داوود عمر سلامة عبدات، **المرابطون في الأندلس**، ط1، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2007م، ص70.

6 محمد عبد اله عنان، المرجع السابق، ص 427.

7 غانية البشير، **الضرائب غير الشرعية في دولتي المرابطين والموحدين و أثرها على علاقتها بالمجتمع**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد8، ص 185.

8 ابراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي، المرجع السابق، ص209.

9 ابن تومرت، **أعز ما يطلب**، تح، عمار طالبي، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م، ص 244.

10 البيذق، المصدر السابق، ص 26.

بالإضافة إلى انه عاب على المرابطين نظامهم الجبائي وطرق تحصيلهم للجباية في كتابه "أعز ما يطلب" الذي ألفه في إطار دعايته ضدهم.[1]

ولما تولى عبد المؤمن ابن علي الخلافة التزم بسياسة ابن تومرت في الاكتفاء بالمصادر الشرعية، فقد أرسل الرسائل الرسمية تعبيرا عن رفض الخليفة عبد المؤمن لكل الضرائب المخالفة للشرع ومن هذه الرسائل الرسالة الصادرة من تينملل في 16 ربيع الأول 543هـ-1143م والتي وجهها إلى جميع الطلبة والأعيان في الأندلس، والكافة،[2] والتي قال فيها:" ولقد ذكر لنا في أمر المغارم والمكوس والقبالات وتحجير المراسي وغيرها ما رأينا انه أعظم الكبائر جرما وافكا".[3] كما أرسل سنة 547هـ/1152م رسالة لأهل قسنطينة معذرا ومنذرا ومرغبا، مبينا مبينا لهم أن الدولة الموحدية قامت لاستئصال مثل هذه المظالم، فان دخلوا في الطاعة فلا يدفعون ما تقتضيه الشريعة وهذا ما جاء في الرسالة " فلا يطالبون إلا بما تجزيه السنة وتطلبه، ولا يلزمون مكسا ولا مغرما ولا قبالة".[4] قبالة".[4]

وقد أكد الإدريسي -رغم انه عرف بحقده وانتقاده للموحدين الذين ينعتهم بالمصاميد- أن القبالات اختفت في عهد عبد المؤمن ابن علي،[5] بقوله: "...فلما ولي المصاميد وصار الأمر إليهم قطعوا القبالات بكل وجه واراحو منها واستحلوا قتل المتقبلين لها، ولا تذكر قبالة الآن قبالة ذكرا في شيء من بلاد المصامدة".[6]

إلا أن عبد المؤمن لم يستطع الوفاء لتعاليم خاصة في أمور الجباية، ولا وفاء الالتزام بسياسة التي حددها في رسائله، وذلك لتواضع الموارد المالية الشرعية في شؤون الجباية، والتي لا يمكنها تلبية حاجات ونفقات الدولة، أيضا اتساع الدولة وزيادة مسؤولياتها العسكرية والمدنية بالمغرب والأندلس، فكان من الضروري على أن يلجا إلى العلماء ليبحثوا له عن فتوى دينية تبيح له التوسع في جمع المال، فأفتوا ان عبد المؤمن فتح بلاد المغرب عنوة، وعلى اثر هذه الفتوى اصدر أمره بمسح جميع أراضي بلاد المغرب سنة 555هـ، وفرض الخراج عليها.[7]

---

1 عبد القادر طويلب، **النظام الجبائي عند المرابطين والموحدين دراسة تحليلية للقبالات ببلاد المغرب والأندلس**، مذكرة ماجستير، قسم اللغة اللغة والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2012م، ص 81.

2 محمد علي احمد قويدر، **التجارة الداخلية في المغرب الأقصى عي عصر الموحدين 541هـ-668هـ\ 1145م-1264م**، مكتبة الثقافة العربية، ص 136.

3 ابن القطان، المصدر السابق، ص 193.

4 أحمد عز الدين موسى، **الموحدون في الغرب الاسلامي**، المرجع السابق، ص280.

5 عبد القادر طويلب، المرجع السابق، ص 88.

6 الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الأفاق**، ج1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م، ص 235.

7 عبد القادر طويلب، المرجع السابق، 90.

وعلى العموم فقد التزم الخلفاء الموحدون بعد عبد المؤمن بهذه السياسة ولم يرد ان الموحدين فرضوا شيئا مما انتقدوه على المرابطين إلا بعد هزيمتهم في موقعة العقاب سنة 609هـ/1213م.[1]

مثلت فترة ما بعد معركة العقاب فترة ضعف وانهيار الدولة، فقد بدأت الأحوال المالية للدولة تتأثر وتنهار في المغرب والأندلس، بسبب ظهور بني مرين في مدينة فاس،[2] فلجأ الخلفاء والعمال إلى فرض ضرائب جديدة مخالفة للشرع،[3] ومما يؤكد ذلك، ما أورده ابن عذاري ان الخليفة الرشيد لما دخل مراكش رفع عنها المغارم.[4] كما قام الخليفة الواثق برفع الضرائب على الأبواب وكذا ضريبة المعونة في الرحاب.[5]

ختاما لقد تعددت المؤسسات والدواوين المالية لكل من المرابطين والموحدين حيث ورث الموحدون بعضها عن المرابطين، وبنو البعض الآخر كديوان العسكر وديوان التمييز، كما تضمنت الإدارة المالية لكل من الدولتين العديد من الوظائف المالية التي اشترك في بعضها المرابطون والموحدون كصاحب الأشغال وصاحب ديوان الأعمال المخزنية، واختلفوا في البعض كالخراصين والمتقبلون لدى المرابطين، والمشرفون لدى الموحدين.

بالإضافة إلى الدواوين والعاملين بها عرفت الإدارة المالية رقابة الولاة للعاملين والجباة بمتخلف الدواوين وذلك بسبب انتشار مظاهر الفساد والتجاوزات المالية فتطلب ذلك تدخل الخلفاء بالدولتين للقضاء عليها. أما فيما يخص السياسة الجبائية لكل من المرابطين والموحدين فيمكن القول أنها انطبقت مع مقولة ابن خلدون، وقد تعلقت بعاملين أساسين هما جهاد المرابطين والموحدين في الأندلس والأزمات المالية الداخلية، المتعلقة أساسا بالثورات الداخلية مثل ثورة المهدي ابن تومرت وثورة بني مرين.

1 جمال احمد طه، المرجع السابق، ص 223.

2 محمد علي احمد قويدر، المرجع السابق، ص 139.

3 عز الدين أحمد موسى، **الموحدون في الغرب الاسلامي**، المرجع السابق، ص 280.

4 ابن عذاري، المصدر السابق، ص 423.

5 نفسه، ص 587.

المبحث الثاني: موارد الجباية عند المرابطين والموحدين

المطلب الأول: الموارد الشرعية.

المطلب الثاني: الضرائب.

المطلب الثالث:موارد مختلفة.

المبحث الثاني: موارد الجباية عند المرابطين والموحدين.

تنوعت موارد الجباية عند المرابطين والموحدين بين الموارد الشرعية والضرائب، وموارد أخرى متنوعة.

المطلب الأول: الموارد الشرعية: هي الموارد التي وافقت الشرع من أحد جوانبها أو كل جوانبها، ويمكن تقسيمها من حيث الدورية أو السنوية إلى موارد دورية وهي دعامة النظام المالي والمورد الرئيسي لبيت مال المسلمين، وتتكون من الزكاة والخراج والجزية والعشور، أما الموارد غير الدورية وهي ليست سنوية وتشمل أخماس الغنائم والفيء والتركة التي لا وارث لها وكل مال لم يعرف له مستحق.[1]

أولا: الزكاة: أول وأهم واردات بيت مال المسلمين فرضت في السنة الثانية للهجرة، فهي ركيزة النظام الجبائي الإسلامي،[2] والزكاة فرض على كل مسلم يملك النصاب فاصلا عن ديونه ومضى عليه الحول، ولا تعتبر جبايتها مسايرة لاحتياجات الدولة وحسب مصلحة الأمة كأموال الضرائب التي تجبى من الأمة بل حق للأصناف الثمانية ويجب ان تدفع بحاجة أم دونها،[3] قال تعالى:" **فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ ٧٨** ".[4]

اتخذ ولاة الأمر من المرابطين والموحدين الزكاة مصدرا من مصادر الدخل المالي،[5] ونتيجة لقيام الدولتين على أسس دينية فقد احتلت الزكاة منزلة هامة في فرضها وتطبيق أحكامها.[6] فقد حرص عبد الله أن ياسين من اللحظة الأولى التي فرض فيها سلطانه على المناطق الجنوبية من المغرب الأقصى،[7] على فرض الزكاة.

فقد ذكر ابن ابي الزرع ان عبد الله ان ياسين قد علم أتباعه الكتاب والسنة والزكاة وما فرض عليهم، كما ذكر انه جمع عنده مال عظيم من الزكاة،[1] وقد سار عل نهجه أمراء المرابطين الذين جاءوا بعده فعندما دخل

---

1 عوف محمد الكفراوي، **السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، ط1، مكتبة الإشعاع،1997م، ص 46.

2 منذر قحف، **دور السياسات المالية وضوابطها في إطار الاقتصاد الإسلامي**، ص13.

3 عبد القادر زلوم، **الأموال في عهد الخلافة**، ط3، دار الآمة، لبنان، 2004م، ص 40-42: عن شروط وأنواع ومقادير الزكاة، انظر، القرافي، **الذخيرة**، تح محمد بوخبزة، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1994م، ص 134- 170.

4 القرآن الكريم، **سورة الحج**، الآية78.

5 سامية مصطفى محمد سعد، المرجع السابق، ص175.

6 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص198.

7 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 42.

يوسف ابن تاشفين غرناطة،[2] فرض زكاة العين وصدقة الماشية وعشر الزرع،[3] وقد كانت الأسس التي اتبعها المرابطون في جباية أموال الزكاة مطابقة لأسس الشرع الإسلامي والمذهب المالكي.[4]

أخذ الموحدون الزكاة ووضعوها في مواضعها واستمر ذلك إلى نهاية الدولة،[5] فقد كان ابن تومرت يعتبر الزكاة فريضة تؤخذ من الأغنياء لترد على الفقراء وكان يحث أصحابه عليها.[6] ولما تولى عبد المؤمن الخلافة أكد على المنزلة الهامة للزكاة وتطبيق أحكامها وذلك في رسالة أرسلها إلى أهل بجاية سنة 556هـ، وهي الرسالة المعروفة برسالة الفصول، حيث جعل مانع الزكاة كمن منع كل لفرائض وهو يستحق الحرب[7]، ويذكر ابن صاحب الصلاة أن عبد المؤمن أخذ وأنفق الزكاة من الماشية والحرث كما ينصه الشرع.[8] بالإضافة إلى ذلك أرسل الخليفة المنصور سنة 580هـ-1184م رسالة الى طلبة والموحدين والأشياخ والأعيان في اشبيلية، يأمر فيها العمال بدفع جميع ما تحصل في ذاك العام من زكاة الفطر ليتولى القاضي ابي المكارم توزعها على من يستحقها.[9]

ثانيا: الخراج: مقدار معين من المال أو الحاصلات، ويفرض على الأرض التي فتحت عنوة أو صلحا، إذا عدل الخليفة على تقسيمها على المحاربين ووقفها على مصالح المسلمين بعد صرف نصيب المحاربين أو استرضائهم.[10]

---

1 ابن ابي الزرع المصدر السابق، ص 125،128.

2 سامية مصطفى محمد سعد، المرجع السابق، ص175.

3 عبد الله ابن بلقين، **مذكرات الأمير عبد الله**، تح: ليفي بروفنسال، دار المعارف، مصر، 1995م، ص223.

4 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 42.

5 عز الدين احمد موسى، **الموحدون في الغرب الإسلامي**، المرجع السابق، ص 280.

6 ابن القطان، المصدر السابق، ص 186.

7 مسعود كربوع، **النظام المالي للدويلات الإسلامية من القرن الثاني الى القرن التاسع هجري**، اطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة1، 2018م، ص 119.

8 ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، تح عبد الهادي التازي، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1964م، ص286.

9 مجهول، **رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية**، تح ليفي بروفانسال، المطبعة الاقتصادية، المغرب، 1941، ص164.

10 حسن إبراهيم حسن، **تاريخ الإسلام الديني والثقافي والسياسي والاجتماعي**،ج1، ط14، دار الجيل ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة- بيروت، 1996م، ص370.

والخراج سنة استنها عمر بن الخطاب وبقيت عليها الدولة الإسلامية حتى عهودها الأخيرة.[1] قال تعالى:" تعالى:" أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ٧٢ ".[2] فالخراج موردا هاما للخزينة المرابطية، رغم صمت مصادر تاريخية عنه، وربما بسبب الأوضاع السياسية التي عرفتها الدولة أواخر حكم علي بن يوسف، التي تمثلت زيادة نفوذ النساء وصراع العرش، والتي نتج عنها قلة الخراج الذي كان يرفع الى الأمير.[3] وقد تفرد المراكشي بذكر الخراج كمورد مالي في عهد الأمير علي بن يوسف بقوله: "..وقوى ضعفه وقنع باسم مرأة المسلمين، وما يجبى إليه من خراج.."،[4] وهذه الرواية توحي بأن الخراج كان مفروض من قبل إلا انه قل في عصر الأمير علي ابن يوسف.[5]

أما بالنسبة للدولة الموحدية فقد كان الخراج موردا شرعيا يفرض على أراضي المشركين التي فتحت عنوة أو صلحا، وظل كذلك في العقود الأولى من الدولة[6]، لغاية سنة 555هـ/1160م حيث قام عبد المؤمن ابن علي علي بمسح بلاد المغرب من برقة للسوس الأقصى وأسقط مقدار الثلث من مساحتها مقابل الجبال والأنهار والطرقات وفرض الخراج على الأراضي الصالحة للزرع، وألزم كل قبيلة أن تؤدي قسطها من الزرع والمال.[7] وفي هذا يذكر ابن أبي الزرع "وفي هذه السنة بتكسير بلاد افريقية والمغرب وكسرها من بلاد افريقية إلى بلاد النول من السوس الأقصى بالفراسخ والأميال طولا وعرضا فأسقط من التكسير الجبال والشعراء والأنهار والسباخ والطرقات والحزون وما بقي قسط عليه الخراج، وألزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق فهو أول من احدث ذلك بالمغرب".[8]

بالمغرب".[8]

1 أنور الرفاعي، **الإسلام في حضاراته ونظمه**، ط3، دار الفكر، سوريا، 1998م، ص231.

2 القرآن الكريم، **سورة المؤمنين**، الآية 72.

3 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 46.

4 المراكشي، المصدر السابق، ص 177.

5 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 46.

6 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 208.

7 خليل ابراهيم السامرائي وآخرون، المرجع السابق، ص 472.

8 ابن ابي الزرع، المصدر السابق، ص 198،199: اختلف الباحثون في تفسير هذه الرواية حيث يرى اعز الدين احمد موسى أن ابن ابي الزرع قد اخلط بين فرض الخراج وطريقة جبايته إذ ان ابن صاحب الصلاة وهو معاصر للحدث لم يذكر ان خراج قد فرض وقتئذ بل يوضح ان عبد المؤمن واجه أزمة مالية سببها خيانة عمال الجباية في سنة 556هـ وعلى هذا فان رواية ابن ابي الزرع لا تعني الى طريق جباية الخراج، وان كلمة خراج ربما تعني وظيفة فرضها الموحدون من قبل، ويرى صابر البلتاجي ان هذا الرأي دليله ضعيف لان ابن صاحب الصلاة كان من المؤيدين للموحدين فمن الطبيعي ان

وأصبح هذا الإجراء قاعدة سار عليها خلفائه من بعده وأصبح الخراج مصدرا من المصادر الثابتة لجباية الأموال فقد كان يوسف ابن عبد المؤمن جامعا مانعا ضابطا لخراج مملكته، كما اقتدي المنصور سياسة أبيه حيث صارت مصادره المالية الخراج والإعشار والزكاة.[1]

والراجح ان واردات الخراج كانت كبيرة حيث يذكر المراكشي أن الخليفة أبو يعقوب يوسف كان يرتفع إليه وفر مائة وخمسين بغالا من افريقية وحدها، دون حساب خراج بجاية وأعمالها وتلمسان وأعمالها.[2]

وقد جعل الموحدون التجمع القبلي أو القروي الوحدة الأساسية لجمع الخراج لان الجمع بهذا الشكل ييسر أمر الجباية، وكان يقوم بتحصيله ملتزمون يسمون القشاشون.[3]

ثالثا: الجزية: ثالث مصادر بيت مال المسلمين، وهي ضريبة تفرض على رؤوس أهل الذمة من اليهود والنصارى الذين يتمتعون بحماية الدولة الإسلامية.[4] قال تعالى: "قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ٢٩ ".[5]

تواجد أهل الكتاب في المجتمع المرابطي كعنصر لايستهان به، وتزايد عددهم بتزايد حروب المسلمين في الأندلس أو بشرائهم عبيد خدمة للجيش، كما حدث في زمن يوسف ابن تاشفين حث اشترى جملة منهم

يتغاضى على أخطائهم، في حين يرى حسن علي حسن ان عبد المؤمن اتخذ هذا الإجراء بمبررات ان الموحدين كانوا ينظرون للمرابطين كفرة وأرضهم مشركة وجب عليها الخراج، والمبرر الثاني ان الخليفة احتاج للأموال لمواصلة أعمال الجهاد، أو ربما استند الى فتوى بعض العلماء التي أجازت له فرض الخراج على الأرض التي اسلم أهلها، ويذكر ان عبد المؤمن اتخذ هذا الإجراء بعد 14 سنة من سقوط دولة المرابطين وهو واثق ان أحدا لن ينازعه على قراراته، في حين يرى الدكتور هوبكنز انه وبالرغم من ان هذه الرواية ليست واضحة إلا انه يمكن ان نفهم منها ان عبد المؤمن حاول إجراء مسح منظم لأراضيه لتقدير الضرائب، ومن الواضح ان هذا الخراج لم يكن سوي ضريبة فرضت على الأراضي المنتجة دون مراعاة للشريعة أو أي اعتبار لمبدأ الصلح والعنوة. عزالدين احمد موسى، النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص 174، صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 176، حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 197، هوبكنز، **النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى**، تح أمين توفيق طيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1980، ص82.

1 حسن علي حسن، المرجع السابق، 197.

2 المراكشي، المصدر السابق، ص 255.

3صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 207،208.

4 كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، 370.

5 القرآن الكريم، **التوبة**، الآية 29.

واستعملهم في الجيش حيث بلغ عددهم حوالي مائتان وخمسون فارسا ناهيك عن التجار الذين طاب لهم المقام في دولة الإسلام[1]، كما شكل أهل الذمة خاصة اليهود احد العناصر الفاعلة في المجتمع المغربي والأندلسي.[2]

وبالتالي اخذ عبد الله ابن ياسين الجزية من أهل الكتاب الذين فضلوا البقاء على دينهم والعيش في امن سلام من اليهود والنصارى.[3]

كما فرض يوسف ابن تاشفين الجزية على أهل الذمة وتشدد في معاملتهم خاصة ليهود الذين فرض عليه فريضة ثقيلة سميت الفريضة علاوة على الجزية سنة 464هـ في أنحاء الدولة اجتمع له منها مئة ألف دينار عشرية ونيف على ثلاثة عشر ألف دينار،[4] كما سار على نهج والده في اخذ الجزية، وأجبر اليهود على دفعها.[5] أما المشاكل التي صادفتهم فهي اختلاف طريقة دفعها، فرأى النصارى ان يدفعوها جماعيا، وفي حالة بلوغ احد أبنائهم الحلم لا تلزمه ولكن إذا مات رجل بالغ فان قدر الجزية لا يتغير وهذه شروط تتنافى مع الدين الإسلامي.[6] الإسلامي.[6]

ونتيجة لقيام الدولة المرابطية على أساس المذهب المالكي، فان مقدار الجزية عند المالكية غير مقدر بل متروك لاجتهاد الولاة[7]، وكان المكلف بجباية جزية النصارى موظف يدعي سانسير.[8]

أما الموحدون فقد كانوا يسيرون وفق سياسة إخوانهم المشارقة التي تتسم بتمييز اليهود خاصة وأهل الذمة عامة عن المسلمين، حيث انه بعد دخوله عبد المؤمن ابن علي الى افريقية عرض على من بها من اليهود والنصارى الإسلام أو الخروج من البلاد أو القتل، ثم حدد لهم أجلا معلوما فمن اسلم منهم في الأجل المحدد كان من المسلمين وان رفض فدمه يصبح حلالا على المسلمين.[9]

---

1 منال صيودة، **الجباية في عهد المرابطين**، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2018م، ص 46.

2 نوارة شرقي المرجع السابق، ص 64.

3 أحسن بولعسل، **الضرائب في المغرب الإسلامي**، ط1، دار بهاء الدين، الجزائر، 2013م، ص157.

4 ابن عذارى، المصدر السابق، ص19.

5 حسن بولعسل، المرجع السابق، ص 157.

6 منال صيودة، المرجع السابق، ص47.

7 الماوردي، المصدر السابق، ص 184.

8 منال صيودة، المرجع السابق، ص 47.

9حسن بولعسل، المرجع السابق، 182.

ويرى حسين أسكان أن المصادر التاريخية لم تشر الى استخلاص الموحدين الجزية، على الأقل في عهد الخلفاء الثلاثة الأوائل، وهذا حسب رواية المراكشي وغيره من الإخباريين. لكن في القرن السابع لاشيء كان يمنع من استخلاصها بعد تسامح الموحدين معهم، لان سياسة الموحدين المتشددة تجاه أهل الذمة كانت قليلة.[1] – بالرغم ان مصادر غربية تشير لأبشع اضطهاد تعرض له اليهود كان في عهد الموحدين،[2] إذ سرعان ما استأنفوا حياتهم الطبيعية خاصة في عهد الخليفة المنصور.[3]

رابعا: أخماس الغنائم. الغنيمة هي كل ما أصابه المسلمون من عساكر الكفار عن طريق الحرب.[4] لقوله تعالى: "۞وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ ٤١ ".[5] فهذا الخمس من الغنيمة يمثل احد موارد بيت المال، ومابقي بعد الخمس للمقاتلين من المسلمين.[6]

مثلت أخماس الغنائم التي حصل عليها المرابطون والموحدون موردا هاما من موارد بيت مال المسلمين، فقد أشارت كتب التراث الى العديد من المعارك التي غنمت منها الدولتين.[7]

فمنذ اللحظات الأولى في كفاح المرابطين فان عبد الله ابن ياسين طبق أحكام الشرع والسنة بشان الغنائم[8]، خاصة استولى على مدينة سجلماسة ودرعة سنة 447هـ-1055م، فقد ذكر ابن ابي الزرع ان عبد الله

1 حسين أسكان، **الدولة والمجتمع في العصر الموحدي**، المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، المملكة المغربية، 2010م، ص166.

2 نوارة شرقي المرجع السابق، ص65.

3 حسين أسكان، المرجع السابق، ص168.

4 جودت عبد الكريم يوسف، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الأوسط خلال القرنين 3-4هـ\ 9-10م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 403.

5 القرآن الكريم، **سورة الأنفال**، الآية 41.

6 عوف محمد الكفراوي، المرجع السابق، ص 78.

7 حسن علي حسن، المرجع الساق، ص 203.

8 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 39.

الله ابن ياسين لما استولى على المدينتين اخذ منهم أسلحتهم ودوابهم وأموالهم ووزع خمسها على فقهاء وصلحاء المدينة وقسم ما تبقى على المرابطين.[1]

وعند انتقال المرابطين الى الأندلس كانت لهم غنائم كثيرة جراء معاركهم ضد النصارى واهم تلك المعارك معركة الزلاقة، حيث يذكر ابن الأثير:" وفي موقعة الزلاقة غنم المسلمون فيها كل مال الفرنج من مال وسلاح وغير ذلك".[2] ويبدو ان هذه الغنائم كانت كثيرة وهذا حسب رواية ابن خلكان، حيث يذكر ان العساكر بقيت في الموضع أربعة أيام من اجل جمعها.[3]

وعندما قضى يوسف ابن تاشفين على ملوك الطوائف استحوذ على غنائم كثيرة خاصة من غرناطة، وفي هذا يذكر الأمير عبد الله ابن بلقين"وقد غنم من غرناطة الأعلاق والذخيرة والحلي ونفيس الجوهر وأحجار الياقوت، وقصب الزمرد، وآنية الذهب والفضة، وأطباق البلور المحكم والجرجانيات، والعراقيات ...[4]".

وجدير بالذكر ان الغنائم زادت في عهد يوسف ابن تاشفين، فقد أتم فتح المغرب والأندلس،[5] أما في عهد علي ابن يوسف فيذكر ابن عذارى انه غزى مدينة قلمرية وواجه جيش الروم واستسقى منهم غنائم عظيمة.[6] عظيمة.[6]

أما بالنسبة للدولة الموحدية فقد شكلت الغنائم المورد الرئيسي من دخل الدولة من بداية حركتها وطوال طور تأسيسها، لا سيما وان الحرب كانت كثيرة ومستمرة بالإضافة إلى أن الموحدين اعتبروا أعدائهم من المسلمين كفارا فاحلوا دمائهم وخمسوا أموالهم.[7]

---

1 ابن ابي الزرع، المصدر السابق، ص 128: من الملاحظ ان المرابطين قد تناقضوا في سياستهم ذلك لأنهم خمسوا أموال من عارضهم من القبائل وهم لا يعتبرون كفارا بالنسبة للمذهب المالكي، كما أنهم قسموا أخماس الغنائم على فقهاء سجلماسة والمرابطين وهذا يتنافي من النص القرآني الذي يحدد على من ينفق هذا المورد، وقد برر عبد الله ابن ياسين موقفه بأن سكان تلك المناطق مارقين خارجين عن حظيرة الإسلام، الحبيب الجنحاني، المرجع السابق، ص 222، هوبكنز، المرجع السابق، ص 59 .

2 ابن الأثير، المصدر السابق، ص 447.

3 ابن خلكان، ج7، المصدر السابق، ص 117.

4 عبد الله ان بلقين، المصدر السابق، ص 210.

5 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 41.

6 ابن عذرى، المصدر السابق، ص 52.

7 عز الدين أحمد موسى، **الموحدون في الغرب الإسلامي**، المرجع السابق، ص 282.

ونتيجة لذلك كانت أولى غنائم الموحدين نتيجة ثورتهم ضد المرابطين، فقد شكلت غنائم مدينة تارودنت أضخم الغنائم التي تحصل عليها الموحون من معركتهم في موقعة مصكروطن حيث استولو على أموال ضخمة من المرابطين في تلك المعركة.[1] ثم حصل الموحدون على غنائم كثيرة من حركة عبد المؤمن الكبرى في المغرب الإسلامي التي بدأها سنة 534هـ- 541هوذلك نتيجة سيطرته على عديد المدن مثل فاس وتلمسان ووهران،التي كانت تتميز بوضع اقتصادي مميز.[2]

كما كان لسقوط مراكش سنة 541هـ-1146م أهمة كبيرة للموحدين من الناحية المالية، فقد استولو على غنائم كثيرة، فهي تمثل العاصمة وبها بيت المال الرئيسي، وبها ثروات المرابطين الضخمة،[3] وفي هذا يذكر صاحب الحلل الموشية "واستولى عبد المؤمن على خزائن علي ابن يوسف، وذخائر لمتونة، مما يقصر على وصفه اللسان، ولا يأتي على شرحه البيان".[4]

ومع ضم الأندلس لحكم الموحدين كانت لهم غنائم كثيرة جراء جهادهم ضد النصارى، ولعل أعظم هذه الغنائم هي غنائم معركة الإرك سنة 591هـ، وفي هذا يذكر المقري:" وغنم المسلمون ما عظم قدره، وكان عدة من قتل من الفرنج مائة ألفا وستة وأربعون ألفا، وعدة الأسرى ثلاثون ألفا، وعدة الخيام مائة ألف وخمسون ألف خيمة، والخيل ثمانون ألفا، والبغال مائة ألفا، والحمير أربعمائة ألف، وأما الجواهر والأموال فلا تحصى..".[5]

كما حصل الموحدون على غنائم كثيرة جراء قضائهم على الثورات الداخلية المناوئة لحكمهم، مثل ثورة ابن منغاد سنة 562هـ/1166م، وقد أشار ابن صاحب الصلاة لهذه الغنائم بقوله:" والذي نفل الله على الموحدين...، وذلك من البقر اثنا عشر ألفا، ومن الغنم سبعة وعشرون ألفا وثلاث مائة، ومن السبي ثلاث ألاف وستة مائة وسبعة وأربعون ومن الدواب ستمائة وسبعة...".[6]

1 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 151.

2 امبرسيو هيوثي ميراندا، التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية، تر عبد الواحد أكمير، ط1، المديرية العامة للكتاب، اسبانيا، 2004م، ص 119.

3 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 153.

4 مجهول، الحلل الموشية، المصدر السابق، ص 144.

5 المقري، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تح إحسان عباس، ج1، دار صادر، لبنان، 1988م، ص443.

6 ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 244.

خامسا: العشور: رسوم تؤخذ من أموال عروض تجارة أهل الحرب وأهل الذمة المارين بها على ثغور الإسلام، أول من وضعها عمر ابن الخطاب، وقد أمر أن لا يؤخذ إلا مرة واحدة في السنة.[1]

قام المرابطون بتشجيع التجارة الخارجية، وقاموا بأخذ العشر من تجار مدينة بيزا وجنوة،[2] وكان أهل الذمة يدفعون ضريبة العشر على الحدود أو على أبواب المدينة، ولاشك عائدات ان التجارة الخارجية كانت كبيرة نظرا للموانئ الكثيرة، التي كانت تتمتع بها دولة المرابطين.[3]

أشارت الرسائل الموحدية للأعشار كضريبة شرعية واجبة[4]، لذلك قام الموحدون بتشجيع التجارة الخارجية الخارجية رغم علاقات المتوترة التي ميزت سياسة الموحدين مع الدول المعاصرة لهم، فأحذو من بضائع النصارى الواردة، وأحذو الخمس من تجارة الجواهر والزمرد والياقوت والفضة التي توجه للبيع العمومي، واسقطوا العشر عن التجارة التي يبيعها التجار في مراكبهم.[5]

وقد كان الموحدون يحصلون الأعشار بواسطة موظفين مسلمين تحت مراقبتهم،[6] وضمانا لتحصيل الضرائب من التجار الأجانب، كانت طريقة الدفع تتم بواسطة ديوان الإشراف الحكومي ويكون المشرف مسؤولا عن التجار الأجانب في مدن المغرب، يطلعهم على الحقوق اللازمة لإيراد وإصدار السلع.[7]

أما ما يخص موعد جباية هذه الموارد فان الأمراء المرابطين كانوا يرسلون حملة عسكرية يرافقها عمال الجباية،[8] كل سنة لجباية الزكاة والجزية والخراج، أما الغنائم والعشور فكانت مرتبطة بوقتها،[9] وكذلك جبى الموحدون الموحدون الخراج والجزية سنويا، والزكاة في العاشر من ذي الحجة بخلاف أهل تونس الذين كانوا يخرجونها يوم

---

1 محمد ضياء الدين الريس، **الخراج النظم المالية للدولة الإسلامية**، ط3، دار المعارف، مصر، 1969م، ص 183.

2 عز الدين احمد موسى، **النشاط الاقتصادي في الغرب الاسلامي**، المرجع السابق، ص269.

3 أحسن بولعسل، المرجع السابق، ص 161.

4 عز الدين أحمد موسى، **الموحدون في الغرب الإسلامي**، المرجع السابق، ص 281.

5 عز الدين احمد موسى، **النشاط الاقتصادي في الغرب الاسلامي**، المرجع السابق، ص 277.

6 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 209.

7 كريم عاتي الخزاعي، **أسواق بلاد المغرب من القرن السادس الهجري الى نهاية القرن التاسع الهجري**، الدار العربية للموسوعات، ص229.

8 روجي لي تورنو، **حركة الموحدين في المخرب في القرنين الثاني عسر والثالث عشر**، تر أمين طيبي، الدار العربية للكتاب، تونس- ليبيا، 1989م، ص 13.

9 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 190.

عاشوراء، والغنائم كانت تجبى عقب المعركة مباشرة،[1] أما الأعشار فقد كانت مرتبطة بالاتفاقيات المبرمة بين الجانبين.[2]

المطلب الثاني: الضرائب.

تعريفها: فريضة مالية إجبارية يدفعها الفرد للدولة، أو الهيئات العامة المحلية، بصفة نهائية، دون مقابل مباشر يعود عليه، تمكينا للدولة من تحقيق أهدافها. أو هي مبلغ نقدي تقتضيه الدولة جبرا من الأشخاص، بصفة نهائية، بدون مقابل خاص يعود على دافعها وذلك بهدف تحقيق النفع العام.[3]

كما أوردت المصادر المغربية والأندلسية العديد من الألفاظ والمصطلحات المترادفة للدلالة على الضرائب غر شرعية التي كانت تفرضها الدولة في معظم فترات تاريخها على رعاياها،[4] ومن هذه المصطلحات المكوس والقبالات و والمعاون والمغارم واللوازم والوظائف السلطانية بمعنى الضرائب العامة،[5] ومن الضرائب التي انتشرت عند عند المرابطين والموحدين ما يلي:

أولا: القبالات: قبالة ضريبة تدفع لبيت المال، استعمل هذا اللفظ على الضرائب الزائدة عن الشرع، وكانت تستخدم في المغرب والأندلس للدلالة على الضرائب التي كان يؤديها أهل الحرف أو بائعو السلع الرئيسية.[6]

لما تولي علي ابن يوسف لجأ إلى فرض القبالات على مخلف السلع والصنائع،[7] وفي هذا يذكر الإدريسي: " وأهل مراكش يأكلون الجراد ويباع منه كل يوم ثلاثون حملا فما دونها وما فوقها بقبالة عليه، وكانت أكثر الصنع بمدينة مراكش متقبلة عليها مال لازم مثل سوق الدخان والصابون والصفر والمغازل، وكانت القبالة على كل شيء يباع دق أو دخان وصابون وصفر ومغازل، وكانت القبالة على كل شيء يباع دق أو كل شيء على قدره".[8]

---

1 ابن عذارى، المصدر السابق، ص104.

2 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 203.

3 احمد بن هلال الشيخ، **الضرائب والرسوم دراسة فقهية مقارنة**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2020م، ص236.

ص236.

4 كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص368.

5 عز الدين احمد موسى، **النشاط الاقتصادي في الغرب الإسلامي خلال القرن السادس هـ**، المرجع السابق، ص 168.

6 ابن القطان، المصدر السابق، ص194.

7 محمد عبد الله عنان، المرجع السابق، ص 427.

8 الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الأفاق**، ج1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م، ص 235.

إلا أن ابن عبدون، يذكر أن هذه القبالات كانت عاملا شاملا وليس في مراكش أو المغرب بل شملت الأندلس أيضا، كما يذر أن القبالات لم تكن في الأسواق الكبرى فقط بل في سوقيات والرحاب إذ كان يؤخذ على كل شيء يباع،كما كانت القبالات تفرض على الفقراء ومن السلع الواردة مرتين. ومثلت القبالات العمود الفقري للسياسة الجبائية للمرابطين وتمسك بها حكامهم من اجل ضمان تدفق الأموال على الخزينة،[1] أما بالنسبة للدولة الموحدية فأن المصادر لا تذكرها إلا كسلوك شاذ من طرف عمال بعض الأقاليم دون علم الخلفية.[2]

ثانيا: الإتاوات: جزية مأخوذة كرها يأخذها الغالب من المغلوب، أي ضريبة تأخذ من العدو بانتظام كل فترة، نتيجة انتصار المسلمين عليه أو دفعا لخطر المسلمين وكسب رضاهم.[3] فالمراكشي يذكر أن ملك صقلية[4]، قد أرسل إتاوة بعد ان خاف من الخليفة ابي يعقوب يوسف، فقبلها وعقدة هدنة معه على أن يدفعها كل سنة.[5]

بالإضافة الى الإتاوات التي حصل عليها بعد إخضاع شرق الأندلس فقد ظل إسحاق بن محمد بن غانية يهادن الموحدين بهذه الضريبة حيث كان يختصهم بأنفس وأجيد غنائمه.[6]

ثالثا: المكوس: يقصد بها الضرائب المفروضة على المفروضة على التجارات والسلع التي تباع في الأسواق ورحاب المساجد،[7] إلا ان تأثيرها امتد على المزارعين الذين يبيعون محاصيلهم في الأسواق، كما فرضت على أماكن العبور. العبور. أما في عصر الموحدين فقد عرفت بمكوس الرتبة وهي ضريبة تفرض على التجار الداخلين بسلعهم، مقابل حماية الطرق وتوفير أمنهم وسلامتهم.[8]

---

1 صالح احمد عبد خليفة، **القبالات في المغرب والأندلس خلال القرن 3-6هـ\9-13م أصولها التشريعية وتداعياتها التاريخية**، كلية الآداب، جامعة ألمانيا، ص 547-548.

2 عبد القادر طويلب، المرجع السابق، ص 108.

3 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 194.

4 صقلية: جزيرة في البحر الشامي بينها وبين يابسة مالطة، ثمانون ميلا، افتتحها المسلمون في صدر الإسلام، وغزاها أسد ابن فرات سنة 212هـ وهي اسم مدينة فيها سميت الجيرة كلها باسمها وهي جزيرة عظيمة فيها 130 بلد، الحميري، المصدر السابق، ص 366-367.

5 المراكشي، المصدر السابق، ص252 .

6 عصام سالم سيسالم، **جزر الأندلس المنسية**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م، ص 341.

7 كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، 369.

8 أحسن بولعسل، المرجع السابق، ص 160.

رابعا: ضريبة المعونة: المعونة أو الوظيفة ضريبة يفرضها الأمير على رعياه للقيام بواجب الجهاد إذا كان بيت المال خاليا من الأموال. حيث تزعم المصادر على أن يوسف ابن تاشفين زعم ان بيت المال أصبح في حاجة للأموال لإنفاقها على عمليات الجهاد، فسن هذه الضريبة وحاول إجبار الرعية على أدائها.[1] وفيها يذكر المقري انه لما أرسل يوسف بن تاشفين لأهل المرية يطلب منهم المعونة، عارضه القاضي ابن الفراء يطلب منه أن يقسم في الجامع بحضرة أهل العلم والدين بأنه لا يوجد درهم واحد في بيت المال.[2] ويرجع سبب رفض القاضي ابن الفراء لها باعتبارها ضريبة غير شرعية أو قانونية، وقد فرضت هذه الضريبة في المغرب والأندلس.[3]

إلا ان إبراهيم القادري بوتشيش أورد ان هذه الضريبة لم تجب إلا في عهد الأمير علي يوسف،[4] وقد كان كان مقدارها حسب نازلة للقاضي أبو عمر ان منظور الاشبيلي درهم ونصف رأس غنم،[5] وقد ذكر ابن القطان ان علي ابن يوسف فرض على أهل فاس معونة للجيش تبلغ عشرين ألف دينار.[6]

خامسا: ضريبة التعتيب أو التعطيب: ضريبة فرضها علي ابن يوسف على مدن الأندلس الهامة تخصص لإقامة أسوار جديدة وترميم الأسوار القديمة وقد فرضت على أعقاب غزوة الفونسو المحارب للأندلس سنة 519هـ،[7] كما فرض عل أهل فاس سنة 530هـ/ 1135م ان يرمموا سوار المدينة وبناء مسجدها على نفقتهم،[8] وقد دفع أهل غرناطة الضريبة إكراها أما أهل قرطبة فامتنعوا عن تأديتها بسبب أحوالهم المادية المتدهورة،[9] ويذكر ابن عذرى عذرى هذه الضريبة بقولة:" وصدر حد في تعتيب البلد بالاتفاق مع قاضي القطر ابي القاسم ابن ورد وصاحب المستخلص ابي عبد الله ابن هدمة".[10]

---

1 ابراهيم القادري بوتشيش، **أثر الحروب في المجال الضرائبي**، مجلة الاجتهاد، العدد34-35، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، لبنان، السنة التاسعة شتاء وربيع سنة 1997م، ص 90.

2 المقري، ج3، المصدر السابق، ص 387-388.

3 حمدي عبد المنعم، المرجع السابق، ص 317.

4 ابراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص 90 .

5 منال صيودة، المرجع السابق، ص 55.

6 ابن القطان، المصدر السابق، ص250

7 حمدي عبد المنعم، المرجع السابق، ص 323.

8 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 51.

9 ابراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص 90 .

10 ابن عذارى، المصدر السابق ص 60.

إضافة لمجموعة ضرائب أخرى ظهرت فترة انتقال الحكم للموحدين، فابن الخطيب ذكر انه وما نقم على ابن مردينش فرضه للعديد من المغارم الجائرة منها ضريبة اللهو والتي كان يشرف عليها عامل يسمى الطرقون، وضريبة المواريث حيث كان على صاحب المواريث تتبع الجنائز للحصول على الضريبة من أهل المتوفى.[1]

وضريبة أخرى يدفعها الناس عند مغادرتهم البلاد للقباض عند الأبواب أو القناطر، وضريبة عند العودة حيث زعم القباض ان للمخزن حقوق تمتد الى جميع ما يحمله المسافر،[2] كما فرضت ضرائب على المواشي والحبوب والبقول تقارب مبلغ بيعها.[3] وظهرت ضريبة التغريم عند الموحدين وهي غصب أموال الأغنياء بدون مبرر مبرر شرعي مقبول،[4] وضريبة الأملاك العقارية التي فرضها الموحدون بعد هزيمتهم للجيوش الزيرية في تونس وطلبوا من أهلها مشاركتهم في أموالهم وقد كلفت هذه المهمة لخبراء، حيث قاموا بعملية إحصائية لكل الأملاك التي بحوزة أهل تونس، وتركوا بعض الأملاك لأصحابها مقابل دفع ضريبة مساوية لقيمة العقار.[5]

وضريبة الإنزال والتي تعني حجز منازل الرعية للمرافقين للحركة الخليفة الموحدي،[6] حيث ان أهل تونس رغبوا في إنزال هذه الضريبة المقدرة ب خمسة عشر ألف دينار،[7] كما كتبت أديبة من اشبيلية الى الخليفة عبد المؤمن تسأله رفع الإنزال عنها.[8]

ولعل اغرب ضريبة فرضت في عهد المرابطين هي الضريبة التي ذكرها البيذق ان وزيرا قتلت له نعامة فألزم عامة مدينة أكر سيف غرامة ألف مثقال.[9]

المطلب الثالث: موارد متنوعة.

---

1 ابن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تح محمد عنان عبد الله، ج2، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1974م، ص 125

2 عصمت عبد اللطيف دندش، **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني 510هـ-546هـ\ 1116م-1151م**، ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1988م، 233،234.

3 ابن الخطيب، المصدر السابق، ص 124 .

4 حسين أسكان، المرجع السابق، ص 174.

5 أ حسن بولعسل، المرجع السابق، ص 190.

6 حسين أسكان، المرجع السابق، ص 173.

7 مسعود كربوع، المرجع السابق، ص 154

8 محمد المنوني، **العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين**، ط2، دار المغرب، المملكة المغربية، 1977م، ص 34.

9 البيذق، المصدر السابق، ص 21.

أولا: المصادرات: شكلت المصادرات مصدرا مهما من مصادر الدخل فكثيرا ما لجأ ولاة الأمر إلي سياسة مصادرة أموال عمالهم نتيجة لعدة أسباب منه إخلال العمال في واجباتهم وتطاولهم على الرعية، أو التقصير في المعارك والحروب والتخاذل فيها.

ففي عهد المرابطين تمت مصادرة أموال الأمير إبراهيم بن يوسف بن تاشفين نتيجة تقصيره في موقعة قتندة التي هزم فيها المرابطون أمام جيش الملك الفونسو المحارب سنة 415هـ/1120م.[1]

كما صادر الأمير علي ابن يوسف سنة 522هـ\1129م أموال وبيت كاتب يهودي في غرناطة،[2] كما كما صادر من سيطر على أوقاف مدينة فاس واجتمع له منها نحو ثمانون ألف دينار.[3]

أما بالنسبة للموحدين نتيجة لحزمهم في أمور المراقبة المالية فقد كثرت المصادرات في عهدهم، ففي سنة 571هـ\1170م صادر الخليفة أبو اليعقوب يوسف أموال وعقارات مشرف اشبيلية محمد ابن عيسى في جمادى الآخر وأعادها إلى المخزن.[4]

وفي سنة 573هـ/1172م قام الخليفة بحركة تطهير شاملة بين وزرائه وعماله، فنكب وزيره أبو العلاء ادريس ابن إبراهيم وقبض عليه وصدرت أمواله، وصادر أموال أبو عبد الله ابن المعلم مشرف اشبيلية وابن فاخر مشرف سجلماسة[5]، إضافة لمصادرة أموال مشرف فاس، وقد بلغت جملة ما صادره الموحدون منهم أربعمائة ألف ألف دينا وستين ألفا أرغمهم الخليفة على دفعها،[6] وصادر أموال ابن المنتصر وهو ثائر في افريقية.[7]

ولما تولى المنصور الخلافة سار على سياسة أبيه،[8] ففي سنة 593هـ قام بمصادرة أموال ابي سليمان داوود داوود صاحب الأشغال في اشبيلية وصودرت أمواله المقدرة ب وماية وخمسون ألفا أو نحوها في عمله، كما صادر

1 كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 373.

2 ابن عذارى، المصدر السابق، ص 63.

3 ابن القاضي، المصدر السابق، ص68

4 ابن عذارى، المصدر السابق، ص237.

5 محمد عبد الله عنان، المرجع السابق، ص 99.

6 جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 108.

7 صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 198.

8 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 207.

أموال أبو عمر بن أيوب الذي اختزن أموال النفقات واجتمع له منه خمسة عشر ألف دينار،[1] وأموال ابن سنان الذي فر في حرب قام بها الخليفة في اشبيلية.[2]

ثانيا: الاستثمار: منذ خلافة عبد المؤمن شرعت الدولة في استصلاح الأراضي وزراعتها بالأشجار المثمرة ومن أشهر مزارع الدولة زيتون بحيرة مراكش الذي بلغت مبيعاته 30,000 دينار في العام وزيتون بحيرة ومكناسة الذي بلغت مبيعاته 35,000 دينا سنويا زيتون بحيرة فاس ومبيعاته كانت 50,000 دينا ونحوها.[3]

ثالثا: الهدايا والهبات: تعد الهدايا ضمن إرادات الدولة، ومصاريفها في نفس الوقت، بالرغم من عدم احتسابها كمورد مهم للدخل إلا إنها كانت تزود خزينة الدولة بموارد معتبرة،[4] فقد ذكر صاحب الحلل الموشية ان يوسف ابن تاشفين عند جوازه الى الأندلس استعد ابن عباد للقائه بالتضييفات الحافلة والهدايا الخطرة،[5] مقدرة بألف دابة دابة تحمل الميرة والضيافة، وهكذا قدم بقية ملوك الأندلس هبات لدعم جهاد يوسف ابن تاشفين بمقادير مختلفة.[6] مختلفة.[6]

أما بالنسبة للموحدين فتعود أقدم إشارة إلى الهدايا إلى الغزوة التي قام بها عبد المؤمن ابن علي سنة 534هـ، وذكرت باسم المروة وهي عبارة عن مواد غذائية وعلف للدواب تقدمها القبائل سواء كانت على العصبية الحاكمة أو الرعية تدفع للجيش الموحدين،[7] فقد ذكر ابن عذاري أن بنو مانو اجتمعوا مع عبد المؤمن بن علي ومن كان معهم هناك ووصلته هدية منهم فصرفها عليهم ثم رحل.[8]

وقد قبل يوسف ابن عبد المؤمن الهدايا التي قدمت له عند دخول مدينة المرسية من قبل محمد ابن هلال المتمثلة في الأموال و الجواري و بادله بالهدايا.[9]

---

1 ابن عذارى، المصدر السابق، ص 331.

2 نفسه، ص 311.

3 احمد عز الدين موسى، **الموحدون في الغرب الاسلامي**، المرجع السابق، ص 286.

4 منال صيودة، المرجع السابق، ص 61.

5 مؤلف مجهول، **الحلل الموشية**، المصدر السابق، ص 52.

6 عادل عواد الطائي، **الصنوف والخدمات في جيش دولة المرابطين في المصادر والمراجع العربية**، العدد 19، العراق، 2012م، ص 437.

7 حسين أسكان، المرجع السابق، ص 171.

8 ابن عذاري، المصدر السابق، ص 96.

9 ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 424.

وخلاصة القول أن كلا من الدولة المرابطية والموحدية اتسم عهدهما بكثرة الضرائب وتنوعها ففي بداية عهدهما سارتا وفق الشريعة الإسلامية فاتخذتا الموارد الإسلامية كالزكاة والأعشار والغنائم والأخماس، لكن مع اتساع رقعتهما وزيادة الجيوش، زادت احتياجات الدولتين مما نتج عنه فرض ضرائب غير شرعية على سكان المغرب والأندلس لسد العجز المالي وإقامة المشاريع الإقتصادية والاجتماعية والعمرانية وغيرها.

المبحث الثالث: نفقات الجباية وآثارها على المرابطين والموحدين.

المطلب الأول: نفقات الأموال المجباة.

المطلب الثاني: آثار الجباية على المرابطين والموحدين.

المبحث الثالث: نفقات الجباية و آثارها على المرابطين و الموحدين.

المطلب الأول: نفقات الأموال المجباة.

أولا: نفقات الجيش: احتل الإنفاق على الجيش ومعداتهم سواء في البر أو البحر النصيب الأوفر من الدخل المالي، باعتبار أن الجهاد ركن مهم من نشاط المرابطين والموحدين نظرا لظروف التي أحاطت بهم والمتمثلة في جهادهم ضد الممالك النصرانية في شمال الأندلس، والتمردات الداخلية التي انفق علها كثير، وكذا توطيد حكم الدولة لان الجيش اعتبر الدعامة الأساسية في حكمهما رغم انطوائهما تحت دعوة دينية.

ونتيجة لهذه الظروف اهتم يوسف ابن تاشفين منذ بداية حكمه باستغلال الأموال المجباة في تكوين جيش قوي يمتلك مختلف أنواع الأسلحة، ففي سنة 474هـ-1081م، بعث أموالا كثيرة شراء الأسلحة والعدة من الأندلس، حتى ان هذا العام وصف بعام اتخاذ السلاح والعدة، واقتناء الجند.[1]

ولما تولى علي ابن يوسف الإمارة سار على نهج سياسة في الإنفاق على الجيش وتجهيزه خاصة مع اندلاع ثورة الموحدين، وفي هذا ذكر صاحب الحلل الموشية:" ولم يزل أمير المسلمين علي ابن يوسف، يوالي الحروب على أصحاب المهدي من كل جانب ويبعث لمحاربتهم الجيوش والكتائب... وينفق عليهم بيوت الأموال".[2] وكان مرتب الجندي خمسة دنانير في الشهر مع نفقته وعلف فرسه.[3]

كما احتل الإنفاق على الأسطول جزءا كبيرا من نفقات بيت مال المرابطين حتى يتمكنوا من تأمين سواحل المغرب الأقصى والأندلس، وكذا نقل المعدات والجنود إليها فصار بذلك للأسطول المرابطي مهام أمنية وجهادية، فاستلزم ذلك إنفاق الكثير من الأموال في تشييد السفن وتجهيزها.[4]

وبإستلاء الموحدين على الحكم وجهوا جل عنايتهم الى الجيش فحظي باهتمام الخلفاء الموحدين من خلال تدريب الجنود وتزويده بالعدة والعتاد، واستلزم ذلك أموال كثيرة لتتناسب مع النشاط العسكري الكبير لعبد المؤمن وخلفائه في المغرب والأندلس، فكان عبد المؤمن يشرف بنفسه على إعداد وتدريب الجند.[5]

---

1 مجهول، الحلل الموشية، المصدر السابق، ص 37،38.

2 نفسه، ص111، 112 .

3 نفسه، ص 83.

4 صابر عبد المنعم البلتاجي، المرجع السابق، ص 55.

5 عصمت عبد اللطيف دندش، المرجع السابق، ص 146.

أما فيما يخص المرتبات فذكرت المصادر ثلاث مصطلحات للرواتب التي كانت تصرف إلى الجنود وهي:

1- البركة: راتب الجنود وعطاؤهم،[1] وأطلق المراكشي على هذا الراتب مصطلح الجامكية يأخذونه ثلاث مرات في السنة، أي في كل أربعة اصهر مرة، بالنسبة للموحدين، أما غير الموحدين فكانت البركة توزع عليهم شهريا.[2]

وكان هناك نوع آخر من البركة يدعى التمييز، كانت تصرف للجنود قبل الغزو أو أثناءه أو بعده، أو أثناء الاحتفالات، فقد وزع عبد المؤمن هذا الراتب قبل المسير إلى غزوة تادلا، واستمر خلفاءه على تنفيذها.[3]

كما بين لنا ابن صاحب الصلاة مقدار البركة التي يحصل عيها الجنود بقوله:" وأدرت عليهم البركة الحافلة من الذهب والدراهم لكل فارس عشرون دينارا، ولأعيان الموحدين مائة دينار، ولأشياخ العرب لكل واحد مائة دينار، ولسائر عسكر العرب عشرون دينارا لكل فارس".[4]

2- المواساة: إضافة الى البركة كان الموحدون ينفقون على سكن عساكرهم مؤنهم ومعداتهم ولباسهم، فقد كان الجند يعطون الملابس والسلاح، بالإضافة الى علوف دوابهم...ويسمون ذلك بالمواساة،[5] وكان الخليفة عبد المؤمن يخرج للمواساة مرتين أو ثلاثة في شهر حسب حضور المال لديه.[6]

كما يبدوا ان الموحدين أنفقوا أموالا طائلة على أسطولهم ويتضح هذا من خلال وصف ابن خلدون للأسطول الموحدي بقوله:" ولما استفحلت دولة الموحدين في المائة السادسة وملكوا العدوتين أقاموا خطة هذا الأسطول على اتم اعرف وأعظم ماعهد".[7]

كان يوزع على جنود السفن أموالا عندما ينتصرون في المعارك، فحين حقق الأسطول الموحدي الانتصار على أسطول الفرنجة في المهدية وزع عليهم عبد المؤمن قدرا من المال قدره بلغ إثني عشر ألف مؤمني.[8]

---

1 كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 375.

2 المراكشي، المصدر السابق، ص 289.

3 ابن القطان، المصدر السابق، ص 250.

4 ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 210.

5 صابر عبد المنعم البلتاجي، المرجع السابق، ص 229.

6 ابن القطان، المصدر السابق، ص 171.

7 ابن خلدون، ج6، المصدر السابق، ص 255.

8 الناصري، المصدر السابق، ص 138.

كما كانت فدية من يقع في الأسر من الجنود لاسيما القادة العسكريين، من نفقات الموحدين خصوصا مع اشتداد الحركة الجهادية للموحدين في الأندلس وتعاظم قوى النصارى في المقابل، فقد فدى الخليفة أبو يعقوب يوسف بن وزير أربعة آلاف دينار، والقائد غانم ابن مردينش بمال كبير.[1]

ثانيا: المرتبات: كانت الرواتب والأرزاق من أهم أوجه الإنفاق في عصر دولتي المرابطين والموحدين فكانوا يجرون المرتبات والأرزاق على القائمين بالعمل الإداري في جميع أرجاء الدولة زمنهم الوزراء والفقهاء والعلماء والقضاة والكتاب والمختصين بالشؤون المالية وغيرهم.[2] كما شكلت المرتبات والأرزاق المصدر الثاني من أوجه إنفاق بيت المال، حيث كان الأمراء المرابطين يتركون القاضي يحدد أجره وحده، كما خصصوا راتب لحاكم المدينة وأعوانه الذين كانوا على أجرة يومية عند عملهم في مكان بعيد تسمى أجرة الجهة.[3]

بالإضافة للقضاة كان للعلماء والفقهاء رواتب، فقد ذكر أن القاضي علي يوسف ابن تاشفين كان محبا لهم ومشاورا لهم، وقد جعل لهم أرزاق ومرتبات من بيت المال،[4] والملاحظ أن أرزاقهم كانت كبيرة بشكل أدى ليسر حالتهم المادية، واستمر علي ابن يوسف في هذه السياسة فكثرت أموال ومكاسب الفقهاء في عهده.[5]

أما الموحدون فقد تعددت أنواع المرتبات فالوزراء ورجال البلاط والحشم والقضاة والفقهاء والطلبة كانوا ينالون مرتباتهم من خزينة الدولة،[6] وذلك تماشيا مع سياستهم الرامية للسيطرة على جميع مرافق الحياة في المجتمع.[7] المجتمع.[7] ونتيجة لذلك كان عبد المؤمن يجري الأرزاق على العلماء،[8] والطلبة الذين كانوا ينعمون خاصة الطلبة أبناء القبائل الذين جمعهم واعدهم في مدرته التي أنشأها في مراكش ليكونوا الطبق الإدارية في البلاد، كما كانت نفقتهم وسائر مؤو نتهم من خزانة الدولة.[9]

---

1 صابر عبد المنعم البلتاجي، المرجع السابق، ص 230.

2 كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص374.

3 عصمت عبد الطيف دندش، المرجع السابق، ص 131.

4 ابن القاصي، المصدر السابق، ص 545.

5 المراكشي، المصدر السابق، ص 174.

6 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 216.

7 عز الدين أحمد موسي، **الموحدون في الغرب الاسلامي**، المرجع السابق، ص 209.

8 المراكشي، المصدر السابق، ص 201.

9 محمد المنوني، المرجع السابق، ص 16.

كما كانوا يعطون للطلبة قروضا بقيمة ألف دينار للواحد وقد جمعوا من هذه القروض كبيرة،[1] كما أرسل أرسل الخليفة أبو يعقوب يوسف سنة 563هـ/1167م رسالة الى الموحدين في غرناطة يطلب فيها دفع مرتبات طلبتها مثلما دفع أهل قرطبة.[2]

وبخصوص القضاة والخطباء والشعراء والأشياخ والأعيان فكانت رواتبهم تدفع نقدا كل شهر وفي هذا ذكر ابن ابي الزرع "في سنة أربع وستين وفد عليه أهل البلاد من افريقية والمغرب والأندلس القضاة والخطباء والفقهاء والشعراء والأشياخ والأعيان برسم السلام والمطالعة بأحوال بلادهم فوصلت الوفود الى مراكش، فسلموا عليه ووصل الجميع كلا على قدره، وأوصاهم بما أراد، وكتب لهم الأوامر بحاجاتهم وشؤونهم وانصرفوا شاكرين".[3]

وتمتعت الطوائف الأخرى من أطباء ومهندسين وغيرهم ممن كانوا يعملون في خدمة الموحدين بالرزاق والمرتبات، فقد كان ابن الطفيل طبيب الخليفة أبو اليعقوب يوسف يأخذ جامكية أي مرتب مع غيره من الأطباء.[4] ويبدوا أن تلك الرواتب تكون مرتفعة أو منخفضة حسب مستوى الوظيفة التي يدفع لصاحبها، فقد حصل احد قضاة بجاية طوال خدمته أربعين ألف دينار.[5]

ثالثا: نفقات البناء والتعمير: اهتم ولاة الأمر المرابطون والموحدون بالبناء والتعمير في جميع أنحاء الدولة فتنوعت هذه المباني وشملت مباني عسكرية كالقلاع والحصون والأسوار والمنشآت المعمارية كالمساجد والمدارس والمستشفيات والحمامات والفنادق والقناطر والسدود، وهذه المنشآت استلزمت مبالغ ضخمة حتى يتم إنجازها، وكان مصدر ذلك بيت مال المسلمين.[6]

اهتم المرابطون بتشييد القلاع والحصون والتي انتشرت في المدن والثغور ومن أهم هذه المنشآت التي انفق عليها المرابطون، سور مدينة مراكش سنة 520هـ، الذي أنفق عليه سبعين ألف دينار من الذهب وكان سبب بناء هذا السور هو حماية المدينة من هجمات الموحدين.[7]

---

1 ابن القطان، المصدر السابق، ص 137.

2 ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 273.

3 ابن ابي الزرع، المصدر السابق، ص 210.

4 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص222.

5 صابر عبد المنعم البلتاجي، المرجع السابق، ص 218.

6 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 218.

7 مجهول، **الحلل الموشية**، المصدر السابق، ص 91.

كما انفقوا أموالا طائلة على ترميم أسوار الأندلس عقب غارة الفونسو المحارب حيث أنفقوا ضريبة التعتيب عل بناء أسوار غرناطة والمرية وقرطبة.[1] واهتموا بالمنشآت المدنية، فقد بني يوسف ابن تاشفين مدينة مراكش سنة 454هـ واشترى أرضها بجملة من الأموال،[2] بلغت سبعين ألف درهم،[3] كما قام علي ابن يوسف ببناء الجامع الكبير بمراكش وانفق عليه سبعين ألف دينار وفي رواية أخرى ستين ألف دينار،[4] وانفق على توسيع جامع القرويين بفاس من أموال ضريبة المعونة التي دفعها أهل المدينة، ومصادرة ما نهبه الرعية من أوقاف المدينة، وكان مجموع ما أنفقه على ثرية المسجد سبعمائة دينار وسبعة عشر دينارا وخمس دنانير من الفضة،[5] وصرف على على منبر الجامع ثلاثة آلاف دينار وثمانمائة دينار وسبعة أعشار دينار من الفضة، وكان مجموع ما أنفقه على توسعة المسجد ستين ألف دينار.[6] كما انفق المرابطون أموالا طائلة على بماء القصور والمنيات في الأندلس.[7]

كما أولى الخلفية عبد المؤمن ابن علي عناية خاصة للبناء والتعمير سواء في المغرب أو الأندلس، فقد قام بعد اتساع مملكته وتوطد سلطانه ببناء مدينة رباط الفتح على جبل طارق عليها أموالا جمة،[8] كما ابتنى بالأموال التي غنمها من المرابطين عدة أبنية فخمة في مراكش من بينها المسجد الجامع الذي ينتمي الى قصر الحكم.[9]

أيضا الخليفة أبو اليعقوب يوسف بنى جامع اشبيلية وقصبتها وسورها وجسر على وادها وبنى فها القصور وأحاطها بالحدائق، وزودها بالماء وصرف على ذلك أموالا طائلة صرفت من خزينة الدولة.[10]

---

1 ابن عذارى، المصدر السابق، ص 60.

2 ابن القاضي، المصدر السابق، ص 546.

3 محمود مقديش، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، تح: علي زواوي، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1988م، ص446.

4 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 218.

5 ابن القاضي، المصدر السابق، ص 68،69.

6 حمادة فضل الله الصالحين صالح، **تاريخ المغرب الأقصى الاقتصادي والاجتماعي في عصر المرابطين 448–541هـ/ 1056–1146م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بنغازي–ليبيا، 2012م، ص 84.

7 كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 376.

8 الحميري، المصدر السابق، ص 382: ذكر ابن أبي الزرع المنصور قد ندم على بناء مدينة رباط الفتح وإنفاقه علية أموالا من بيت مال المسلمين وهو وهو صعيد لا يعتمر، ابن ابي الزرع، المصدر السابق، ص 230.

9 يوسف أشياخ، المرجع السابق، ص 253.

10 الناصري، المصدر السابق، ص 151.

ولما تولى المنصور الخلافة أولى البناء اهتماما كبيرا،[1] فقد كان مولعا بالأبنية الفخمة فقد ذكر المؤرخون المنشات عدة قام ببنائها[2]، فلما عزم على معركة الإرك أمر ببناء قصبة مراكش وتشييد قصورها وأبوابها، وبناء جامع بها ومنارة جامع الكتيبين، وأمر ببناء رباط الفتح في مدينة سلا[3]، ولما انتهى من المعركة أتم بناء الجامع الأعظم باشبيلية وعمل التفافيح به وانفق عليها حوالي مائة ألف دينار ذهبا،[4] ولما عاد الى مراكش وجد ما أمر به به قد أنجز وقد صرف على هذه المشاريع من أخماس غنائم معركة الإرك.[5] كما بنى المنصور مستشفى في مدينة مراكش كانت نفقاته اليومية ثلاثين دينارا، وبذلك كلف المستشفى وحده من النفقات سنويا احد عشر ألف دينار.[6] أما الخليفة الناصر فقد جلب الماء إلى مدينة فاس وانفق على ذلك أموالا كبيرة.[7]

رابعا: نفقات متنوعة: لم تقتصر فقات المرابطين والموحدين على النفقات العسكرية والمرتبات ونفقات البناء والتعمير، لبل شملت أوجه إنفاق أخرى منها:

أ– الهدايا: من أبرز الهدايا التي ذكرتها المصادر في عهد المرابطين الهدية التي قدمها يوسف ابن تاشفين لابن عمه ابي بكر ابن عمر وأصحابه، حيث قدم لأصحابه منازل ومرتبات وملابس فاخره وأموالا كثيرة، أما هديته فقد أرسلها له بعد اعترافه بحكمه وعودته الى الصحراء.

وكان مجمل الهدية حسب صاحب الحلل الموشية بقوله:" ... كان معظم ما فيها، خمس وعشرون ألف دينار من الذهب العين، وسبعين فرسا، منها خمس وعشرون مجهزة بجهاز محلي بالذهب، وسبعين سيفا منها عشرون محلاة بالذهب، وخمسون غير محلاة، وعشرون زوجا من المهامز المحلاة بالذهب ومائة وخمسون من البغال المتخيرة إناث وذكور، ومائة عمامة مقصورة، وأربعمائة من السوسي ومائة غفارة ومائتين من البرانس بيض وكحل،وألف شقة من لون حب الرمان، ومائة شقة من أشكري، وسبعمائة كساء بيض ومصبوغة، ومائتي قبطية شال مختلفة الأنواع والألوان، ومائتي جبة واثنين وخمسون جبة واثنين وخمسون جبة اشكرلاط ملف رفيع، وسبعين

1 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 219.

2 يوسف أشياخ، المرجع السابق، ص 254 .

3 الناصري، المصدر السابق، ص 194،195.

4 ابن ابي الزرع، المصدر السابق، ص 229.

5 الناصري، المصدر السابق، ص 194،195.

6 حسن علي حسن، المرجع السابق،ص 220.

7 ابن ابي الزرع، المصدر السابق، ص 233.

كبة ملف رفيع، وسبعة بنود كبار، وعشرون جارية، ومائة واحد وخمسون خادم، وعشرة أرطال من العود الرطب، وخمسة نوافج من المسك الطيب، ورطلان من العنبر الطيب.. ".[1]

ومن الأمثلة التاريخية إرسال يوسف ابن تاشفين هدية نفيسة إلى الخليفة، يطلب من خلالها اعترافهم بحكمه.[2] أما بالنسبة للموحدين فقد قدم الخليفة أبو يعقوب المنصور الى رسول صلاح الدين الأيوبي أربعين بيتا في كل بيت ألف دينار،[3] كما قدم إلى ابن هلال عامل مدينة مرسية هدايا كثيرة.[4]

ب– المنح والهبات: أموال كانت تنفق على القبائل لكسب دعمهم، وكذا الداخلين في الطاعة والأموال التي كانت توزع على السكان في المناسبات من اجل كسب قلوبهم. ومن هذه المنح التي قدمها يوسف ابن تاشفين سنة 464هـ /1071م الى أشياخ القبائل العربية وقبائل المصامدة وزناتة بعد ان بايعوه فقد ذكر ابن ابي الزرع انه وصلهم بأموال كثيرة وكساهم جميعا.[5]

كما قدم الخليفة عبد المؤمن ابن علي الأموال الى القبائل العربية الداخلة في طاعة الموحدين ورد إليهم أموالهم التي غنمها منهم ولم يفوت مناسبة إلا وأعطى لتلك القبائل الأموال والعطايا.[6] إضافة لنفقات يوسف ابن تاشفين على ملوك الطوائف فقد ذكر الأمير عبد الله ابن بلقين ان يوسف أرسل إليه ثلاثمائة دينار[7]، كما قدم عبد المؤمن ابن علي ليحي ابن عبد عزيز الحمادي المساكن الفاخرة في مراكش والمراكب والألبسة والكثير من أموال بيت المال[8]، كما قدم الخليفة يوسف ابن عبد المؤمن سعد ابن مردينش صاحب شرق الأندلس عند إعلانه الطاعة اثني عشر ألف دينار لليوم الواحد،[9]، وتوزيعه الأموال على أعمامه لإسكاتهم وقبول ببيعته.[10]

---

1 مجهول، **الحلل الموشية**، المصدر السابق، ص 26،27.

2 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 53.

3 محمد المنوني، **حضارة الموحدين**، ط1، دار توقبال، المغرب، 1989م، ص189.

4 ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 424.

5 ابن ابي الزرع، المصدر السابق، ص 142.

6 صابر عبد المنعم البلتاجي، المرجع السابق، ص 241.

7 عبد الله ابن بلقين، المصدر السابق، ص 161.

8 المراكشي، المصدر السابق، ص 185.

9 نفسه، ص 212.

10 نفسه، ص 222.

وقد أخذت الأعمال الاجتماعية حيزا هاما من نفقات الدولة، فقد وزع الأمير يوسف ابن تاشفين المنح على الشعب قبل وبعد معركة الزلاقة جلبا لمحبتهم،[1] كما منح للعالم أبو الحجاج الكلبي جملة من الأموال، ومنح لأحد الصالحين في أغمات ألف دينار.[2]

وعلى هذه السياسة سار الخلفاء الموحدون فقد كانوا كثير البذخ والعطاء ففي كل مناسبة كانوا يوزعون الأموال على الناس كافة، من اجل زيادة شعبيتهم من خلال إغداق الأموال في تلك المناسبات لاسيما على المحتاجين والضعفاء،[3]، فقد وزع الخليفة عبد المؤمن ابن علي أموالا طائلة على سكان قبيلة تنملل، كما وزع الخليفة المنصور عند بيعته على فقراء المغرب مائة ألف دينار ذهبا،[4] كما كان يأمر بختان أطفال مراكش ويخصص ويخصص لكل واحد منهم دينار من الذهب، ودرهما من الفضة، وحبة من الفاكهة، وقد صرف على هذا المشروع ذات مرة ألف دينار ودرهم.[5]

المطلب الثاني: آثار الجباية على الدولة المرابطية الموحدية

يؤثر النظام الجبائي على الدولة بحسب كفاءته وفاعليته، نحو الأحسن كلما كانت كفاءته عالية، ونحو الأسوأ والأزمة حين تكون فعاليته متدنية، ودراسة الآثار الجبائية تعرف بمدى نجاعة سياسة الدولة الجبائية، وهل حققت أهدافها أم لا.[6]

لقد ذكرنا سابقا ان أهداف الجباية هي أهداف مالية واجتماعية واقتصادية، ومن خلال دراستنا لموضوع الجباية لاحظنا ان السياسية الجبائية للدولتين أثرت على هذه المجالات بالإضافة الى المجال السياسي، ومنها يمكننا ان نتساءل كيف أثرت الجباية على هذه المجالات الفعالة في الدولتين؟

1 منال صيودة، المرجع السابق، ص 78.

2 صابر عبد المنعم البلتاجي، المرجع السابق، ص 63.

3 نفسه، ص 242.

4 ابن ابي الزرع، المصدر السابق، ص 157.

5 عز الدين احمد موسى، **الموحدون في الغرب الإسلامي**، المرجع السابق، ص293.

6 سهام دحماني، **النظام الضريبي للدولة الزيانية 633هـ/1236م–962هـ–1554م**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2، 2018م، ص 448.

أولا: الآثار السياسية: كانت السياسة الجبائية الجائرة التي اعتمد عليها ملوك زناتة وملوك الطوائف أثر بارز في فتح الكثير من الحصون الغربية أبوابها للمرابطين استدعاء الأندلسيين لهم لما شاع عن المرابطين من رد للمظالم وقطع للمغارم فظهر المرابطون بمظهر المنقذ في البلاد المغربية والأندلسية[1]، ونتيجة لتوفر الأموال استغلها الأمراء في جذب قلوب زعماء الملثمين، فأغدق عليهم الأموال والأراضي الخصبة فالتفوا حوله وخضعوا له خضوعا كاملا فتسع نطاق الدولة وعم الاستقرار والأمن.[2]

ولما حاد المرابطون عن هذه السياسة ولجوا الى فرض الضرائب ظهرت الآثار السيئة لهذه الضرائب على الحياة السياسية،[3] حيث عمت الفوضى على شؤون الدولة المرابطية فظهرت العديد من الثورات منها ثورة أهل اشبيلية وقرطبة ضد ضريبة التعتيب،[4] واهم هذه الثورات ثورة المهدي ابن تومرت، الذي بدا دعوته بتحريض الناس على محاربة المكوس والضرائب المجحفة التي اشتطت السلطة المرابطية في فرضها، فقساوة الضرائب وتنوعها اوجد تربة خصبة لنشاط الدعوة الموحدية، حيث احتلت المسألة الجبائية موقعا حيويا في رسالة الموحدين.

وقد اتضح ذلك جليا من خلال نقد ابن تومرت للمرابطين نقدا لاذعا دعا من خلاله قبائل تينملل الى التمرد على الحياة الجباة والامتناع عن دفع المغارم والتحريض على الوقوف في وجههم وسلبهم الأموال والسلاح فقد كان هذا العامل بمثابة سياسة إستراتيجية لاستقطاب الناس نصرة لدعوتهم.[5]

ويرى عبد القادر بوتشيش ان ثورة المصامدة لم تكن سوى ثورة على الضرائب التي ابتدعها المرابطون، وما يؤكد ذلك ان المهن التي زاولها أنصار المهدي ابن تومرت فقد كانوا جبليين بسطاء أرهقتهم المغارم، لذلك ظهرت ثورة المهدي ابن تومرت في البداية ثورة طبقة فقيرة أرهقتها المكوس وطرق جبايتها، وهذا ما يفسر امتناعها عن دفعها عندما كانت دولة المرابطين تلفظ أنفاسها الأخيرة.[6]

1 عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص 164.

2 عصام عبد الرؤوف الفقي،المرجع السابق، ص 253.

3 عبد القادر طويلب، المرجع السابق، ص 120.

4 منال صيودة المرجع السابق، ص 57.

5 مسعود كربوع، المرجع السابق، ص 222.

6 عبد القادر بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي، المرجع السابق، ص 209.

ويبدوا ان عودة المرابطين للنظام الجبائي الذي اتبعه ملوك الطوائف في الأندلس دورا هام في ترحيب الأندلسيين بالحكم الموحدي ليتخلصوا من وطأة الضرائب التي اشتط العمال في جمعها[1].

ولاشك ان تقبل القبائل المغاربة للسلطة الموحدية واعتناق دعوتها يفسر بشكل كبير نجاح الاستقطاب الذي مارسه مؤسسو الدولة من خلال الإصلاح الجبائي.

وكما كان لتغيير الدولة الموحدية لسياستها الجبائية بعد معركة حصن العقاب أثره على الحياة السياسية، فقد أنشط هذا الوضع الحركات السياسية المناهضة، خصبة لظهور المرينين الذين كانوا سببا رئيسيا في سقوط الدولة الموحدية.[2]

ثانيا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

المال ركيزة أساسية لقيام كل دولة، وتسيير شؤونها، وتلبية حاجة رعيتها وسياسة أمورها في كل المجالات، لهذا نجد النظم الحديثة تركز على الجانب الاقتصادي في سياستها، والاستعانة بالخبراء لوضع خطط تسيير الجباية.[3]

ترتب عن السياسة الجبائية الحكيمة التي اتخذتها الدولة المرابطية الموحدية في بداية حكمهما الى، ارتفاع الدخل المالي حيث ذكر ابن ابي الزرع انه عند وفاة يوسف ابن تاشفين ترك في خزينة الدولة " يقال أنهم وجدوا في بيت المال بعد وفاته ثلاثة عشر ألف ربع من الورق وخمسة آلاف وأربعين ربعا من دنانير الذهب المطبوعة".[4]

وقد أشار حسن علي حسن نقلا عن ابن خلدون الى كثرت الجبايات عند الموحدين بقوله:" وقطر المغرب ان كان في القديم دون افريقية فلم يكن بالقليل ف دلك العصر وكانت أحواله في دولة الموحدين متسعة وجباياته موفورة".[5] أما عندما ضعفت الدولة ولجأت الى فرض الضرائب فقد نقصت الجباية وقل الدخل ويفسر الدكتور حسن احمد محمود ذلك بان قلة الضرائب مع ضمان تحصيلها خير من كثرتها مع العجز عن الوفاء بها.[6]

بها.[6]

1 حسن ابراهيم حسن، ج4، المرجع السابق، ص 324.

2 مسعود كربوع، المرجع السابق، ص 222،223.

3 عبد القادر طويلب، المرجع السابق، ص 119.

4 ابن ابي الزرع، المصدر السابق، ص 137.

5 حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 208.

6 حسن أحمد محمود، المرجع السابق، ص 411.

كان لإلغاء المرابطين الضرائب الجائرة وقع عظيم وصد بعيد الأثر على الحياة الاقتصادية، فقد راجت التجارة الداخلية واتسعت الصناعة، بعد ان تخلص المغاربة من تلك الأعباء الثقيلة التي استنزفت، فقد كان لسياسة المرابطين المتمثلة في إقطاع الأراضي للجنود أثره في زوال الضرائب التي فرضها ملوك الطوائف وبالتالي ازدهرت الزراعة[1] . كما ازدهرت الزراعة في بلاد المغرب بسب إلغاء ضرائب التي فرضتها ملوك زناتة لان حياة سكان بلاد المغرب تقوم أساسا على الزراعة،[2] ونتيجة لتغير الأوضاع اقبل الفلاحون على الأراضي التي كانوا قد هجروها بسبب عبء الضرائب.[3]

أثرت قلت الضرائب على ازدهار الحركة التجارية ومضاعفة الإنتاج وزيادة الدخل إذ كان طبيعيا ان تؤدي هذه السياسة الحكيمة إلى التخفيف عن كاهل التجار وتشجيعهم على المغامرة وارتياد الأسواق، فقد أصبحوا لا يخشون إرهاقا ولا تعسفا، ماداموا يؤدون على أرباحهم ما يفرضه الدين، كما أن تخفيف الضرائب على المنتج يساعد على مضاعفة الإنتاج ويشيع بين الناس نوع من الرفاه يمكنهم من الإقبال على الشراء فتروج التجارة كما ازدهرت الصناعة نظرا لاختفاء القبالات التي كانت مفروضة على الصناع والحرفيين.[4]

ولما ابتعد المرابطون على هذه السياسة، وأثقل كاهل الزراع والصناع والتجار بضرائب التي فرضت عليهم علاوة على الزكاة والعشر، تهرب هؤلاء من دفع الضرائب خاصة ضريبة العبور التي فرضت على تنقل الأشخاص التي أثرت سلبا على الحرفيين والصناع باعتبار أنهم كانوا دائمي التنقل لجلب المواد الأساسية لصناعتهم،[5] وضريبة القبالة التي فرضت على الزراعة والتجارة والتي لم تكن محددة بمبلغ معين إنما تركت لاجتهاد المتقبل أو الخراص.

وقد كانوا يشتطون في تحصيلها، وهذا لان الدولة لم تخصص راتبا لهؤلاء العمال بل جعلته على أهل الزراعة والتجارة، لذلك كان مجال التعدي كبيرا، فوصل بهم الأمر إلى اخذ الجبايات أكثر من مرة مثل قبالة الأضاحي والمواد الغذائية، فقد تعرض العامة لأبشع استغلال الجبائي داخل الأسواق.[6]

1 كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص363.

2 عز الدين احمد موسى، **النشاط الاقتصادي**، المرجع السابق، ص 265.

3حسن أحمد محمود، المرجع السابق، ص 399.

4 عصمت عبد اللطيف دندش، المرجع السابق، 219.

5 حسن أحمد محمود، المرجع السابق، ص 402.

6 عبد القادر بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي، المرجع السابق، ص 208.

كما عان الناس من تعسف رجال الجمارك فقد فرضوا ضرائب ثقيلة على الى السلع المستوردة فقد احد النوازل أن رجلا شكا إلى العشار ثقل الضريبة التي فرضت عليه فرد عليه بعبارات نابية ولذلك اعتادت العامة على وصف جباة الضرائب بعبارات الذم والانتقاد ومن هذه الأمثلة" أثقل من غريم".[1]

ولم تخلو ضريبة التعتيب من الغش، كما كان القضاة لا يتهاونون في جمع ضريبة المعونة دون مراعاة بعض الظروف الاجتماعية القاسية، وقد وصل تذمر الرعية إلى رجم القضاة فقد رجم أهل قرطبة قاضيها ابن المناصف، فاعتقلهم واقر على قتلهم،[2] ومما زاد الوضع سوءا هو توكيل جباية الضرائب إلى اليهود فقد نقم الناس على الضرائب وجباتها، وقد سببت هذه الضرائب سخط الشعب على المرابطين وفقدهم الثقة بهم.[3]

هذه الأوضاع استغلتها الدولة الموحدية في بناء سياستها الاقتصادية والاجتماعية، فقد اتبعت نظاما جبائيا ثابتا يعتمد على جباية الضرائب الشرعية فقط، ولهذا تشجع الناس على الزراعة وتعلقوا بالموحدين، وهذا مايؤكد أن الضرائب كانت السبب الرئيسي في قيام ثورتهم فلما نجحت أولى المرابطون الجباية نوعا وتحصيلا اهتماما خاصا.[4] فكان لهذه السياسة أثر على الرعية فلم تقدم المصادر أي شطط أو تعسف في جباية الضرائب.[5] الضرائب.[5] إلا ان معركة حصن العقاب كانت مرحلة فاصلة في سياسة الموحدين الجبائية، فلجأت الدولة للتعسف للتعسف والشطط في جباية الضرائب، فبدأت الرغبة الملحة لاعتبار الضريبة كواجبات مخزنية، ولم تكن الدولة تتسامح معها.[6]

ختاما من خلال عرضنا لنفقات الجباية لدى الدولتين وتأثير السياسة الجبائية عليهما لاحظنا أن الدولتين أولتا الجيش اهتماما بالغا بالإضافة إلى نفقات البناء والتعمير وكذا المنح والهدايا التي كان باطنها سياسي رغم طابعا الإجتماعي، كما لاحظنا أن نفقات الموحدين كانت أكبر من نفقات المرابطين مما يدل على أن الدخل المالي لهم كان أكبر، وهذا بفضل سياستهم المنظمة يضاف إلى ذلك اتساع رقعتهم الجغرافية مقارنة بالمرابطين، أما

1 عبد القادر بوتشيش، المرجع السابق، ص210.

2 عصمت عبد اللطيف دندش، المرجع السابق، ص 222.

3 يوسف أشياخ، المرجع السابق، ص 206.

4 عز الدين احمد موسى، النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص 177.

5 مسعود كربوع، المرجع السابق، ص222،223.

6 ابن عذارى، المصدر السابق، ص423.

فيما يخص تأثيرات الجباية فقد ساهمت في تطور الدولتين من قوة أو ضعف وهذا بسبب تأثيرها على الجوانب السياسية، الإجتماعية والإقتصادية.

الخاتمة

خاتمة

إن أهم ما نستنتجه من هذا البحث جملة من النتائج وهي:

– كانت ظروف نشأة كل من الدولة المرابطية والموحدية متشابهة، فكلاهما قامتا على أساس ديني وعلى يد داعية وفقيه، الدولة المرابطية قامت على يد الفقيه عبد الله بن ياسين وكان الإمام محمد بن تومرت داعية للدولة الموحدية، ثم تحولت كلتا الدولتين إلى ملك سياسي يعتمد على الوراثة في الحكم وانحصر في عائلة واحدة إلى نهاية الدولة، فبرز عبد الدولة المرابطية الأمير يوسف بن تاشفين، وعند الموحدين الخليفة عبد المؤمن بن علي اللذان وضعا أسس دولتهما إلا أن الدولة الموحدية استطاعت أن تقضي على الدولة المرابطية وفرضت سيطرتها على كامل الأراضي التي خاضعة لنفوذها سواء بالمغرب أو الأندلس، وبهذا تشابهت الدولتان مسألة النشأة والقيام وحكم المساحة الجغرافية نفسها.

– الجباية هي عبارة عن أموال تأخذها السلطة من الرعية بهدف تمويل نفقات الدولة لاستغلالها في أغراض مالية، إقتصادية، إجتماعية، عسكرية ...

– اهتم المرابطون والموحدون بالشؤون المالية فقاموا بإنشاء دواوين مالية لتنظيم الأمور المالية كديوان الإشراف، ديوان العسكر، وقد اختص الموحدون بديوان المستخلص وديوان التمييز...

– أنشأ المرابطون والموحدون عدة مناصب للعمل في جباية الأموال كمنصب صاحب الأشغال وصاحب ديوان الأعمال المخزنية، الجباة، الكتاب ... وقام المرابطون بتوظيف أهل الذمة غالبا في هذه الوظائف المالية.

– اتبع المرابطون والموحدون سياسة عادلة صارمة تدعوا إلى مراقبة المشتغلين في الشؤون المالية ولم يترددوا في حبس ومصادرة أموال من يتهم منهم بالتلاعب أو التقصير في عمله.

– كانت نقطة الإنطلاق في السياسة الجبائية المرابطية و الموحدية تتمثل في محاولة تطبيق الكتاب والسنة، وقد قام المرابطون بإلغاء المغارم و المكوس والضرائب غير الشرعية التي وجدت قبلهم مما أدى إلى إعلاء شأنهم بالمغرب والأندلس خاصة، وفي عهد الموحدين لم يختلف السياق العام لأهداف السياسة المالية المرابطية غير أنهم أجروا تعديلات جوهرية على ما كان متبعا لدى المرابطين.

– لتأمين مواردهما المالية اعتمدت كلا الدولتين في بداية تأسيسهما وبحكم نشأتهما الدينية على الضرائب الشرعية كالزكاة والخراج والجزية، وبعد ان ازدادت حاجة الدولة إلى الأموال بسبب الحروب الكثيرة وحاجتها إلى تجهيز الجيش ورواتب الجند بدأت تفرض المكوس والإتاوات وغير ذلك من الضرائب الجائرة على الأهالي.

- أولت الدولتان اهتماما كبير بنفقات الجيش إلى جانب اعتنائهما بنفقات البناء والتعمير والإهتمام بالمنح والهدايا، ويجدر الإشارة إلى ارتفاع نفقات الموحدين مقارنة بالمرابطين.

- كان للجباية المالية آثار سياسية، إجتماعية وإقتصاية ساهمت في تطور الدولتين كما كانت من عوامل قيام الدولة الموحدية وسقوط الدولة المرابطية

البيبليوغرافيا

القران الكريم.

أولا: المصادر

1- ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، صور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972.

2- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، تح: يوسف الدقاق، ج8، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1987.

3- ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عنان عبد الله، ج2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1974.

4- ابن الخطيب، تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام، تح: أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، المغرب، 1961.

5- ابن القاضي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، ج2، دار المنصور، الرباط، 1983.

6- ابن القطان، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تح: محمود مكي، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990.

7- ابن بلقين عبد الله، مذكرات الأمير عبد الله، تح: ليفي بروفنسال، دار المعارف، مصر، 1995.

8- ابن تومرت، أعز ما يطلب، تح: عمار طالبي، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

9- ابن حوقل، صورة الأرض، مكتبة دار الحياة، بيروت، 1992م.

10- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون المسمى ، تح: خليل شحادة، ج6، دار الفكر العربي، لبنان، 2000.

11- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، ج5،ج7، دار صادر، لبنان، 1997.

12- ابن صاحب الصلاة المن بالإمامة، تح: عبد الهادي التازي، ط3، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1987.

13- ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، نشرها ليفي بروفنسال ضمن " ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب"، المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، 1955.

14- ابن عذارى ، البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، تح: بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2013.

15- ابن فرحون ، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: مأمون بن محي الدين الجنان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996.

16- الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، ج1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002.

17- البيذق، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور ، المغرب، 1971.

18- الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: محمد تامر وآخرون، ط1، دار الحديث، القاهرة، 2009.

19- الحموي، معجم البلدان، ج2، دار صادر، بيروت، 1977.

20- الحميري، الروض المعطار في خير الأقطار، تح: إحسان عباس، ط1، مكتبة لبنان، لبنان، 1975.

21- الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح: الحسين يعقوب، المكتبة العتيقة، تونس، 1998.

22- الزركلي، الإعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج8، ط5، دار العلم للملايين، 2002.

23- القرافي، الذخيرة، تح محمد بوخبزة، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1994.

24- الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح: أحمد مبارك البغدادي، ط1، دار ابن قتيبة، الكويت، 1959.

25- مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب، تح: سعد زغلول عبد الحميد.

26- مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تح: سهيل زكار، عبد القادر زمامة، ط1، دار الرشاد الحديثة، المغرب، 1997.

27- مجهول، رسائل ديوانية موحدية، تح: أحمد عزاوي، ج2، ط1، 2001.

28- مجهول، رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، تح:ليفي بروفانسال، المطبعة الاقتصادية، المغرب، 1941.

29- المراكشي عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: محمد عبد العربان ومحمد العربي العلمي، ط1، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1949.

30- المراكشي عبد الواحد، وثائق المرابطين والموحدين، تح: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1997.

31- مقديش محمود، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تح: علي زواوي ومحمد محفوظ، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1988.

32- المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، ج1، دار صادر، لبنان، 1988.

33- الناصري، الاستقصار لأخبار دول المغرب الأقصى، ج2، تح: محمد الناصري وجعفر الناصري، دار الكتاب، المغرب، 1954.

34- النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تح: عبد المجيد ترحيني،ج24، دار الكتب العلمية، لبنان. د.ت.

35- الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتارى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، تح محمد حجي وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ج6، الرباط، 1981.

ثانيا: المراجع:

أ/ المراجع بالعربية:

1- أبو مصطفى كمال السيد، تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر. د.ت.

2- أسكان حسين، الدولة والمجتمع في العصر الموحدي، المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، المغرب، 2010.

3- أنور الرفاعي، الإسلام في حضاراته ونظمه، ط3، دار الفكر، سوريا، 1998.

4- بوتشيش ابراهيم القادري ، المغرب والأندلس في عصر المرابطين، ط1، دار الطليعة، لبنان، 1993.

5- بوتشيش إبراهيم القادري، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، دار الطليعة، بيروت، د.ت.

6- بوريبة رشيد وآخرون، الجزائر في التاريخ العهد الإسلامي من الفتح الإسلامي إلى بداية العهد العثماني، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب.

7- بولعسل أحسن ، الضرائب في المغرب الإسلامي، ط1، دار بهاء الدين، الجزائر، 2013.

8- الجنحاني الحبيب، المجتمع العربي الإسلامي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مطابع السياسة، الكويت، 2005.

9- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام الديني والثقافي والسياسي والاجتماعي،ج1، ط14، دار الجيل ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة- بيروت، 1996.

10- حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، د.ج، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1980.

11- الخزاعي كريم عاتي، أسواق بلاد المغرب من القرن السادس الهجري الى نهاية القرن التاسع الهجري، الدار العربية للموسوعات.

12- خلف الله ابتسام مرعى، العلاقة بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي، 624-936هـ/1130-1559م، دار المعارف، 1980.

13- خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم باالأندلس، ط1، دار الكتب، ليبيا، 2000.

14- دندش عصمت عبد اللطيف، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني (510-546هـ/1116-1151م)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988.

15- الريس محمد ضياء الدين، الخراج النظم المالية للدولة الإسلامية، ط3، دار المعارف، مصر، 1969.

16- زلوم عبد القادر، الأموال في عهد الخلافة، ط3، دار الآمة، لبنان، 2004.

17- سالم السيد عبد العزيز، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1999.

18- سالم السيد عبد العزيز، تاريخ مدينة ألمرية الإسلامية قاعدة أسطول الأندلس، د.ج، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1989.

19- السامرائي عبد الحميد حسين، تاريخ حضارة المغرب والأندلس في عهد المرابطين والموحدين، دار شموع الثقافة، 2002.

20- صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، النظم والمعاملات المالية في المغرب عصر دولة الموحدين 564-668هـ/1130-1269م، مكتبة الثقافة الدينية.

21- طه جمال أحمد، مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين، 448هـ-1056م\668هـ-1269م، ط2، دار الوفاء، الإسكندرية.

22- العبادي أحمد مختار، صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس، د.ج، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.

23- عبدات داوود عمر سلامة، المرابطون في الأندلس، ط1، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2007.

24- عصام سالم سيسالم، جزر الأندلس المنسية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1984.

25- علام عبد الله علي، الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، د.ج، د.ط، صدر عن وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007.

26- عنان محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثالث عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، القسم الثاني عصر الموحدين وانهيار الأندلس الكبرى، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990.

27- الفقي عصام الدين عبد الرؤوف، تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة نهضة الشرف، القاهرة.

28- قحف منذر، دور السياسات المالية وضوابطها في إطار الاقتصاد الإسلامي.

29- قويدر محمد علي احمد، التجارة الداخلية في المغرب الأقصى عي عصر الموحدين 541هـ-668هـ\ 1145م-1264م، مكتبة الثقافة العربية.

30- الكفراوي عوف محمد ، السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي، ط1، مكتبة الإشعاع،1997.

31- محمد مسعد سامية مصطفى، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2003.

32- محمود حسن أحمد ، قيام دولة المرابطين صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، ط1، دار الفكر العربي، مصر.

33- المنوني محمد، العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، ط2، دار المغرب، المملكة المغربية، 1977.

34- موسى عز الدين احمد، الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

35- موسى عز الدين احمد، النشاط الاقتصادي في الغرب الإسلامي خلال القرن 6هـ، دار الشروق، مصر، 1983.

36- مؤنس حسين ، أطلس تاريخ الإسلام، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987.

37- مؤنس حسين، معالم تاريخ المغرب والأندلس، ط2، دار رشاد، القاهرة، 1998.

38- الميلي مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر.....

39- يوسف جودت عبد الكريم ، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الأوسط خلال القرنين 3-4هـ/9-10م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

ب/ المراجع المترجمة:

1- تورنو روجي لي، حركة الموحدين في المخرب في القرنين الثاني عسر والثالث عشر، تر: أمين طيبي، الدار العربية للكتاب، تونس- ليبيا، 1989.

2- ميراندا امبرسيو هيوثي، التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية، تر: عبد الواحد أكمير، ط1، المديرية العامة للكتاب، اسبانيا، 2004.

3- هوبكنز، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، تح: أمين توفيق طيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1980.

ثالثا: المقالات العلمية:

1- البشير غانية، الضرائب غير الشرعية في دولتي المرابطين والموحدين وأثرها على علاقتها بالمجتمع، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 8.

2- بوتشيش ابراهيم القادري، أثر الحروب في المجال الضرائبي، مجلة الاجتهاد، العدد34-35، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، لبنان، السنة التاسعة شتاء وربيع سنة 1997م.

3- حاج كولة عبد العزيز، النظام المالي في الأندلس عصري الطوائف والمرابطين من خلال النوازل الفقهية، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 13، 2021.

4- حمزة عبد الصمد، النظام المالي لدولتي المرابطين والموحدين في الغرب الإسلامي، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد 6، 2012.

5- الشيخ أحمد بن هلال، الضرائب والرسوم دراسة فقهية مقارنة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم، مج 28، ع 09، 2020.

6- الطائي عادل عواد، الصنوف والخدمات في جيش دولة المرابطين في المصادر والمراجع العربية، ع 19، العراق، 2012.

7- عبد خليفة صالح احمد، القبالات في المغرب والأندلس خلال القرن 3-6هـ/9-13م أصولها التشريعية وتداعياتها التاريخية، كلية الآداب، جامعة ألمانيا لإنسانية، 2020م.

8- العتيري نضال خليفة احمد، النظام المالي في عهد الدولة الموحدية 543هـ-1148م/668هـ-1269، مجلة كلية الآداب والعلوم الشقيقة، ع 29، 2020.

رابعا: اطاريح ورسائل جامعية:

أ/ أطروحات دكتوراه:

1- بن الذيب عيسى، المغرب والأندلس في عصر المرابطين دراسة اجتماعية واقتصادية 480هـ-540هـ\1056م-1145م، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2008-2009.

2- دحماني سهام، النظام الضريبي للدولة الزيانية 633هـ/1236م-962هـ-1554م، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2، 2018.

3- مسعود كربوع، النظام المالي للدويلات الإسلامية من القرن الثاني الى القرن التاسع هجري، اطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة1، 2018.

ب/ رسائل ماجستير:

1- شرقي نوارة، الحياة الاجتماعية في الغرب الإسلامي عهد الموحدين 524-668هـ/1126-1268م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007-2008.

2- الصالحين صالح حمادة فضل الله، تاريخ المغرب الأقصى الاقتصادي والاجتماعي في عصر المرابطين 448-541هـ/ 1056-1146م،، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة بنغازي-ليبيا، 2012.

3- صديقي عبد الجبار، سقوط دولة الموحدين دراسة تحليلية في الأسباب والتداعيات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 1439-1435هـ/2013-2014م.

4- طويلب عبد القادر، النظام الجبائي عند المرابطين والموحدين دراسة تحليلية للقبالات ببلاد المغرب والأندلس، رسالة ماجستير، قسم اللغة والحضارة الإسلامية، جامعة الجزائر، 2012.

ت/ مذكرات ماستر:

1- بن قدور فاطمة، الجباية بالأندلس في عهد الدولة الأموية، مذكرة ماستر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة مولايالطاهر سعيدة، 2016-2017.

2- صيودة منال، الجباية في عهد المرابطين، مذكرة ماستر، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، 2018.

خامسا: الموسوعات والقواميس والمعاجم:

1- الشرباصي أحمد، المعجم الإسلامي الاقتصادي، دار الجيل، 1981.

2- عمارة محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط1، دار الشروق، لبنان، 1993.

3- مدكور ابراهيم، المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، مصر، 1994.

فهرس المحتوى

فهرس المحتوى

رقم	الموضوع	صفحة
01	شكر وعرفان	/
02	إهداء	/
03	مختصرات	/
04	مقدمة	04-01
05	المبحث التمهيدي: نبذة تاريخية عن دولتي المرابطين والموحدين.	16-05
06	أولا: الدولة المرابطية:(440هـ-541هـ/1056م-1147م).	10-06
07	ثانيا: الدولة الموحدية: (518هـ-668هـ/1124م-1269م).	16-11
08	المبحث الأول :الإدارة المالية والسياسة الجبائية عند المرابطين والموحدين	30-17
09	المطلب الأول :تعريف الجباية وأهدافها.	19-18
10	المطلب الثاني: الإدارة المللية عند المرابطين والموحدين.	26-20
11	المطلب الثالث: السياسة الجبائية عند المرابطين والموحدين.	30-26
12	المبحث الثاني: موارد الجباية عند المرابطين والموحدين	46-31
13	المطلب الأول: الموارد الشرعية.	40-32
14	المطلب الثاني: الضرائب.	44-40
15	المطلب الثالث:موارد مختلفة	46-44
16	المبحث الثالث: نفقات الجباية وآثارها على المرابطين والموحدين.	59-47
17	المطلب الأول: نفقات الأموال المجباة.	55-48
18	المطلب الثاني: آثار الجباية على المرابطين والموحدين.	59-55
19	خاتمة	62-60
20	ببليوغرافيا	71-63
21	فهرس المحتوى	73-72